

الأحكام التي يجوز استئنافها وأثره في عناصر الحكم دراسة تحليلية مقارنة

هادی محمد عبدالله¹، کارماند محمود عبدالله²

كلية القانون، جامعة السليمانية، السليمانية، العراق^{1,2}

Email: hadi.abdulla@univsul.edu.iq¹, karmandabdullah991@gmail.com²

المُلْخَصُ:

لأي شخص الحق في أن ينظر النزاع في دعوه مرتين، مرة أمام محكمة الدرجة الأولى، وأخرى أمام محكمة أعلى "ثانية درجة" و هي محكمة الاستئناف، وهو مبدأ أساسي من مبادئ النظام القضائي، فحين ترفع دعوى أمام المحكمة الإبتدائية، يجب على هذه المحكمة أن تنظر الدعوى وتقضي في موضوعها وتحسم إدعاء الشخص، بقوله وتقدير حقه، أو برفضه وإنكار هذا الحق عليه. وبعد ذلك يطرح النزاع من جديد أمام محكمة أعلى من محكمة الموضوع، كي تعيد هذه المحكمة الفصل لما رفع عنه الاستئناف من موضوع الإدعاء مرة أخرى، وعلى المحكمة "الاستئنافية" أن تنظر موضوع النزاع لما طعن فيه من موضوع النزاع ثانية لتأكد مما إذا كان حكم الدرجة الأولى قد طبق حكم القانون تطبيقاً صحيحاً فتؤيده، أو أنه لم يفصل في النزاع بصورة صحيحة ولم يعط صاحب الحق حقه فتفسخه وتتصدر حكماً آخر بدلها.

هذا هو نظام التقاضي على درجتين، وبالتالي يعتبر من الضمانات الضرورية لحسن القضاء وتحقيق العدالة.

الجنا في هذا البحث الأحكام القابلة للإتناف في قانون المرافعات المدنية العراقية والقوانين المقارنة وهي قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي، وثم نتكلم عن أثر الإتناف في عناصر الحكم وأثره في الخصوم، والأدلة والطلبات الجديدة، وفي الحكم القضائي بذاته.

قسمنا هذا البحث إلى مبحثين، نبحث في المبحث الأول عن ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها، ونقسم هذا المبحث إلى مطلبين، المطلب الأول يخصص لمفهوم الإستئناف، والمطلب الثاني يخصص للأحكام التي يجوز إستئنافها، وفي المبحث الثاني نتحدث عن أثر الإستئناف في عناصر الحكم في مطلبين هما: المطلب الأول: أثر الإستئناف في الخصوم وطلباتهم، والمطلب الثاني أثر الإستئناف في الأدلة والحكم القضائي بذاته، ونختم البحث بأهم النتائج المستخلصة وكذلك أهم التوصيات المقدمة.

الكلمات المفتاحية: القاضي في درجتين، محكمة الاستئناف، العملية القضائية، المتقاضون، الأحكام القانونية.

پوختہ:

دو اتر ئەم دۆسییە لەبەر دەم دادگایەکی بالاتر نمایش دەکریت بۆیەکلار دەنەوەی بایتى داوا كە، پیویستە لەسەر ئەم دادگا باالا يە دادگای پەتاجۇچۇنەمە) سەرلەنۈن ئىتىۋانىن بۇ دۆسییەكە بىكەت و بىریارى تىيادا بىدات ئايى ئەم بىریارە دەرەجەي يەمکەم دەرىيەر دەووە بىریارىكى دەرسىتىبۇ و بەگۈزىرە ياسە لەكەتىدا پېشىتىرى بىریارەكەي دەكەت، ياخود بىریارەكەي دەرسىتىبۇ و پالپىشى ياساپىي نىبۇ و لەم كاتىدا بىریارى دادگا كە ھەلەدە ھەشىنەتىمە ياخود گۇر انكارى و ھەمەوار لەتەواھەر زەركەمەي دەكەت بەزىيادىردىن يان كەمكەردىنى چەند بىرگەيەك و پاشان گەران دەنەوە بۇ دادگا كە بەممەبەستى چاڭلار دەنەوە ھەلەمكەن و دووبارە بىریار دان تىيادا يەشىۋازىيەكى دەرسىت.

وهيستمی دادوهری دوو دهرمچی (القاضی علی درجتین) گرنگه بۆ بهیهینانی دادپهروهری و دادوهرییمکی دروست.

لهم تویزینه‌یه‌ماندا باسی تیهه‌لچوونه‌وو ئه‌وو حوكمانه دهکمین که رینگیپیدراون لمبردم دادگای تیهه‌لچوونه‌وو بیزیرین، دواتر باسی ئاسهواری تیهه‌لچوونه‌وو دهکمین لمصر رهگمزه‌کانی حوكم (أثره في الخصوم والطلباتهم، وأثره في الأدلة والحكم القضائي بذاته).

تویزینه‌یه‌مان پیکهاتووه له دوو دهروازه (مبحث) بهمشیوه: مبحچی یه‌کهم باسی ئه‌حوكمانه دهکمین که‌شیاون بۆ تیهه‌لچوونه‌و، ئه‌م (مبحث) ه دابه‌شده‌کمین بۆ دوو تهور (طلب)، مکلبی یه‌کهممان تهراخانکردوو بۆ چه‌مکی تیهه‌لچوونه‌و، له مکلبی دووه‌مدا باسی ئه‌حوكمانه دهکمین که گونجاوه لمبردم دادگای تیهه‌لچوونه‌و دا تیروانینیان بۆ بکریت.

مبحث دووه‌ممان تایبەتکردوو بۆ ئاسهواری تیهه‌لچوونه‌و لمصر رهگمزه‌کانی حوكم، ئه‌م (مبحث) ه دابه‌شده‌کمین بۆ دوو تهور (طلب)، مطلبی یه‌کهم ئاسهواری لمصر رکابه‌رکان و داواکارییه‌کان (الخصوم و طلباتهم)، تهوری دووه‌م ئاسهواری لمصر بەلگه‌و خودی حوكمی دادو‌رییمکه، لەکوتایشدا دره‌نjam و پیشناه‌کان لەگەل لیستی سەرچاوه بەکارهاتووه‌کان دەخینیمروو.

کلیله و شەکان: دادگاییکردنی دوو ئاست، دادگای تیهه‌لچوونه‌و، پرۆسەی دادوهری، داواکاران، برباری یاسایی.

Abstract:

The person, whoever, is entitled for his dispute or action to be viewed or heard twice, once before a first instance court and once before a higher second instance court, which is the court of appeal. This is a basic principle within the judicial system _ when the lawsuit is filed to the preliminary court and adjudicate its subject matter, setting the persons claim, whether by approving his claim or by reversing it.

Then the dispute is once brought again before a court higher than the first instance court so as “the first” can adjudicate the dispute for the second time. This court which is “the court of appeal” must hear or view the subject matter of the dispute once again. So as to make sure whether or not the first instance court had applied the law correctly, and here the court of appeal will approve it, or it made a mistake, not correctly issuing the ruling, not giving the right to the person that is worthy to it. These later vests the court of appeal to reverse the ruling and issue the an alternative ruling.

This is the double instance litigation, and it is considered as one of the necessary guarantees for the good judicial process and for achieving the equality.

Within this research paper we dealt with rulings that are appealable in the Iraqi pleading law and the other comparative laws (The Egyptian law of Civil and commercial pleadings, The of civil procedures of the United Arab Emirates and the Civil procedures Law of France). Then we talk about the effect of the appeal on the elements of the ruling and on the litigants and on the new evidences and requests, and on the judicial itself.

This research has been divided into two chapters. At the first one we deal with essence of the ruling that are possible to be appealed, This chapter is subdivided into two questions_ The first question is devoted to the notion of appeal and the second question is for the rules that could be appealed. At the second chapter we talk on the effect of appeal on the elements of the ruling. This is distributed on two questions. The first question is on the effect of appeal on the litigants and their requests, while the second question is for the effect of appeal on the evidences and the judicial ruling itself. The final part summary is for the findings and the recommendations we got.



Keywords: Double instance litigation, Court of appeal, Judicial process, Litigants, Legal rulings.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما بعد، فإن مقدمتنا هذه تتوزع إلى المحاور الآتية:

أولاً: مدخل إلى موضوع البحث، وسبل اختياره

الإستئناف هو من أهم الوسائل التي تكفل حسن سير القضاء، وضمانة من ضمانات الحرية الشخصية للأفراد، كما أن الإستئناف يحقق الإشراف على قضاة محاكم الدرجة الأولى من قبل قضاة محاكم الدرجة الثانية، مما يحملهم على توخي الدقة، والعناية بأعمالهم، والتزام العدالة في أحكامهم.

ويعتبر الإستئناف طريق طعن عادي، ومن أكثر طرق الطعن شيوعاً في العمل، كما يعتبر الوسيلة التي يطبق بها مبدأ التقاضي على درجتين، والذي يعتبر من المبادئ الأساسية في التنظيم القضائي، أما من الناحية النظرية، فقد كان التصور لقضاء الدرجة الثانية أنها وسيلة لمراقبة حكم الدرجة الأولى، وبهذا ينتهي حكم الدرجة الثانية بتأييد أو عدم تأييد ذلك الحكم، وأما أنها وسيلة لإعادة النظر في نفس القضية بنفس السلطات والواجبات التي كان يتمتع بها قاضي الدرجة الأولى ولكن رفع عنه الإستئناف فقط.

ثانياً: أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- بيان الطعن بالإستئناف ومفهوم الآخر الناقل للإستئناف، بصفته إحدى طرق الطعن.
- 2- بيان الأحكام التي يجوز إستئنافها في قانون المرافعات المدنية العراقي والقانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي.
- 3- بيان أثر الإستئناف في عناصر الحكم بمعنى أثره في الخصوم والطلبات والأدلة الجديدة، وأثره في الحكم القضائي.

ثالثاً: مشكلة البحث

تتجسد أشكالية هذا البحث في أن المشرع العراقي عند معالجته لموضوع الأحكام التي يجوز الطعن بها بإستئنافا، لم تكن هذه المعالجة بالمستوى الطموح، فلم تكن النصوص المتعلقة بها في قانون المرافعات كافية للإلمام بهذا الموضوع المتشعب من جميع جوانبه، فبالرجوع إلى قانون المرافعات المدنية العراقي، نجد أن المشرع قد عالج موضوع البحث بمادة واحدة فقط هي (المادة 185)، بخلاف المشرع المصري الذي عالج الموضوع وفق إطار قانوني واسع، وكذلك القوانين المقارنة أيضا، فقد إشتملت على العديد من المواد، والتي تضمنت كل ما يتعلق بحيثيات و جوانب موضوع البحث.

والطلب الجديد بإعتباره يمثل إثناء على مبدأ التقاضي على درجتين، أو الأصح هو نتاج تطور مفهوم هذا المبدأ من الإطلاق والجمود إلى المرونة والنسبة، فليس من الصواب ألا تخضع عملية ابداءه في الإستئناف لضوابط وقيود، بالرغم من أن التشريعات الإجرائية تتفق على تقيد إبداء الطلب الجديد في الخصومة الإستئنافية.

رابعاً: أسئلة الدراسة: من التساؤلات التي ستحاول هذه الدراسة لاجابة عليها، لعل أبرزها مايأتي:

- 1- ما هي الأحكام المستألفة التي أجازها المشرع في القانون العراقي، وكذلك المشرع المصري، والإماراتي والفرنسي.
- 2- ما هي أوجه الشبه والإختلاف بين نصوص قانون المرافعات العراقي الحالي والقوانين المقارنة الثلاث وهي: قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية الإماراتي، وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي؟
- 3- هل يجوز إبداء الطلبات والدفع الجديدة أمام محكمة الإستئناف؟

خامساً: منهج البحث

نبع في دراستنا منهج المقارن بين قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي من جهة، وقانون المرافعات المدنية والتجارية المصري، وقانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقانون الإجراءات المدنية الفرنسي، كما إنخذا المنهج التحليلي في هذه الدراسة لتحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع دراستنا، وما جاءت به القرارات القضائية في هذا المجال.



سادساً: خطة البحث

قسمنا دراستنا بعد المقدمة إلى متن وختمة، وسنقسم المتن إلى مباحثين على النحو التالي:

المقدمة

المبحث الأول: ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها.

المطلب الأول: مفهوم الإستئناف

المطلب الثاني: الأحكام التي يجوز إستئنافها

المبحث الثاني: أثر الإستئناف في عناصر الحكم

المطلب الأول: أثر الإستئناف في الخصوم والطلبات

المطلب الثاني: أثر الإستئناف في الأدلة والحكم ذاته.

الخاتمة

المبحث الأول: ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها

لبيان ماهية الأحكام التي يجوز إستئنافها نرى أنه من الضروري تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتولى في المطلب الأول بيان مفهوم الإستئناف، وأما المطلب الثاني فخصصه لدراسة الأحكام التي يجوز إستئنافها.

المطلب الأول: مفهوم الإستئناف

لبيان مفهوم الإستئناف يستلزم تعريفه لغةً وإصطلاحاً مع بيان مفهوم الأثر الناقل له في فقرتين:

أولاً: تعريف الإستئناف لغةً وإصطلاحاً

أ- تعريف الإستئناف لغةً

يعرف الإستئناف في اللغة بأنه هو: الإبتداء وأخذ الشيء من أوله⁽¹⁾.

الإستئناف لغةً مشتق من الكلمة (أَنْفَ)، والألف جمعه أنف. وأنف كل شيء: أوله، وأنف بضمتين، أي لم ير عها أحد كأنه (أَسْتَوْفَ)، رعيها، وأنفه أيضاً بفتحتين أي إستكف. والإستئناف: الإبتداء ويعني أيضاً الإنتفاف، وقلت كذا آنفاً وسلفاً⁽²⁾. وإستئناف الشيء أو إستكاف الشيء في حالة عدم رعيها، ولا يبعد المعنى القانوني عن ذلك، فالدعوى إذا لم ترع أمام جهة قضائية وصدر حكم فيها إستكاف منه أحد الأطراف، أجيزة له تأويله أمام جهة أخرى⁽³⁾.

وقال ابن فارس⁽⁴⁾: (الهمزة والنون والفاء) أصلان منها يتفرع مسائل الباب منها: أحدهما أخذ الشيء من أوله، يقال استأنفت هذا، أي رجعت من أوله، وانتفت انتفافاً، ومؤتلف الأمر: ما يبدأ فيه، ومن هذا الباب قوله: فعل كذا آنفاً، كأنه ابتدأه، ومن ذلك قوله تعالى: "ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا من عندك قالوا للذين آتوا العلم ماذا قال آنفاً، أولئك الذين طبع الله على قلوبهم واتبعوا أهواءهم"⁽⁵⁾.

(1) العلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب. ج 8. ط 1. دار صادر. بيروت. بدون تاريخ طبع. ص 14.

(2) الإمام محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي. مختار الصحاح. دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. بيروت. 1981. ص 28.

(3) العلامة جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور. لسان العرب.. ج 10. ط 1. مطباع كوسنا تسموساس. مصر. بدون سنة طبع. ص 357.

(4) الذهبي. سير أعلام النبلاء. مؤسسة الرسالة. ج 17. ط 3. 1405 هجري. ص 103-105.

(5) سورة محمد. الآية 16.



بـ. تعريف الإستئناف اصطلاحاً

هو المراجعة أمام محكمة أعلى ضد قرار صادر عن محكمة أو قاضي أدنى. وهذه المراجعة هي وسيلة اصلاحية تهدف إلى إصلاح القرار المستئنف. وأنها وسيلة عادية تعود لكل أصحاب العلاقة ما عدا ما منعه القانون صراحةً، يكون الإستئناف أساسياً أو تبعياً⁽⁶⁾.

إن نظام الطعن بالإستئناف يقوم على فكرة أساسية مفادها إعادة طرح النزاع مجدداً أمام محكمة الدرجة الثانية لكي تفصل فيه على الوجه الذي تتلافي فيه ما شاب الحكم البدائي من أخطاء، وما إنطلاعه من نواقص، لضمان حسن سير العدالة وإنزال حكم القانون⁽⁷⁾.

إن إستئناف الحكم المرفوع إلى قاضي أعلى لينظر لما إستأنف عنه ثانية له أحكامه في القضاء الإسلامي، ويقصد به الفقهاء إعادة النظر في الخصومة من جديد.

لم يرد في كتب الفقهاء تعريف مصطلح الإستئناف القضائي، كون هذا المصطلح لم يكن مستخدماً لديهم، لكن عملوا بمبدأ الإستئناف، واصطلحوا عليه بألفاظ أخرى، مثل: الدفع، وهو قسمان: قبل الحكم، وبعده، ومنه الإستئناف، فقد جاء في درر الحكم شرح مجلة الأحكام: الدفع هو "الإتيان بدعوى قبل الحكم، أو بعده، ومن قبل المدعى عليه، ترد وثزيل دعوى المدعى"⁽⁸⁾.

أما إستئناف عند الفقهاء الفقه الإسلامي⁽⁹⁾ هو "البدء بالماهية الشرعية من أولها بعد التوقف فيها وقطعها لمعنى خاص". إذن المعنى اللغوي للإستئناف والمعنى المستخدم عند الفقهاء يختلف إختلافاً جذرياً عن معنى الإستئناف في القانون، أي ما يقصده فقهاء المسلمين بالإستئناف هو البدء من جديد بالعمل بالماهية الشرعية بعد قطعها بسبب عارض، وسقوط ما مضى من المدة قبل حدوث هذا العارض، حيث يتترتب على تحقيق السبب العارض أثناء سريان مدة العمل بالماهية الشرعية أن تقطع المدة الماضية ومن ثم إعادة العمل بها من جديد.⁽¹⁰⁾.

وغاية الإستئناف⁽¹¹⁾ هي أنه هو ضمانة قضائية وظيفته أنه طريق لإصلاح العيوب التي تشوّب حكم محكمة الدرجة الأولى وتلتزم محكمة الدرجة الثانية وفقاً لهذا الغرض، أن تنظر في الإستئناف، بذات حدود النزاع المعروض أمام محكمة الدرجة الأولى وفي حدود ما رفع عنه الطعن، هذا هو المفهوم التقليدي للإستئناف⁽¹²⁾.

(6) المحامي مورييس نحلاة ، الدكتور روحى البعلبكي، المحامي صلاح قطر. القاموس القانوني الثلاثي قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل عربي- فرنسي - انكليزي. ط.1. منشورات الحلبى الحقوقية. بيروت - لبنان. 2002. ص. 146.

(7) الفاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء. مكتبة السنورى. لبنان- بيروت. 2018. ص.103.

(8). عبدالله أكبر داود أكبر. استئناف الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الوضعي. رسالة ماجستير إلى كلية العلوم الأساسية. قسم القضاء والسياسة الشرعية. جامعة المدينة العالمية عام 2013 (غير منشر). ص. 17.

(9). وقد ورد في الفقه الإسلامي عن الاستئناف: أنه إذا "قضى بحق ثم أمره السلطان بالاستئناف"، "وان لم يسم البينة فالقضية مردودة، تفسخ وستأنف الحكم فيها". وقيل: "لو تقدم خصمان إلى القاضي فقالا: كانت بيننا خصومة في كذا، فحكم القاضي فلان بيننا بهذا، ونحن نريد أن يستأنف الحكم بإنجتهاك، ونرضى بحكمك ، وعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في خطبته: "البينة على المدعى، واليمين على المدعى عليه" ، ووجه الدلالة في هذا الحديث الشريف أنه عام يشمل حالة ما قبل حكم القاضي وما بعد الحكم منه، لأن البينة واليمين يهتدى بهما القاضي في تسببيه لحكمه، فلزمته تحريرهما في المتخاصمين سواء في القضاة الأول أو الثاني. نقلنا عن: الدكتورة هدى عبدالحميد عبدالغوي. استئناف الأحكام القضائية في نظام المرافعات الشرعية السعودية والمصري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. المجلة العربية للنشر العلمي. العدد العشرون. 2020. ص.172، 173.

(10) . أ.د. عماد حسن سلمان. الباحث نور ماجد محمد هليل. أحكام إستئناف العدة في الفقه والقانون. مجلة لارك الفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية. ع.34. تاريخ النشر 7/2019. ص.3.

(11) الأستئناف هو طريق من طرق الطعن العادلة، يهدف إلى إصلاح الحكم الصادر من محاكم البداءة، إما بفسخه، وإصدار حكم جديد فيه أو تعديل الحكم البدائي، وقد نشأ من الناحية التاريخية كنظام يرمي إلى إصلاح الخطأ الذي تقع فيه محكمة البداءة. ولكن هذه الفكرة قد تطورت في العصر الحديث. وأصبحت القوانين تنظم الإستئناف على أساس أن حكماً واحداً في النزاع لا يقدم ضمانات كافية، فللشخص أن يحصل على حكمين في نفس النزاع ولو كان الحكم الأول عادلاً وصحيحاً، ويعبر الألمان عن هذا بقولهم: إن خصومة الإستئناف هي (الخصومة الأولى معادة)، فالشرع ينظم الإستئناف باعتباره طريقاً لإعادة فحص النزاع، وأن محكمة إستئناف هي هيئة لا تقع في الأخطاء التي وقد تقع فيها محكمة البداءة التي تُشكّل من حاكم واحد، فهي أقرب منه على حل النزاع حلاً عادلاً وصحيحاً. ضياء شيت خطاب. بحوث ودراسات في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969. معهد البحث والدراسات العربية. 1970. ص.299، 300.

(12) د. على عبدالحميد تركى. نطاق القضية في الإستئناف دراسة تحليلية مقارنة. الطبعة الثانية. دار النهضة العربية. القاهرة. 2009. ص.20.

والإستئناف هو طريق عادي للطعن في الأحكام التي تصدر من محاكم الدرجة الأولى، عملاً بمبدأ التقاضي على درجتين، ويقصد منه إتاحة الفرصة لمن صدر ضده الحكم من أول درجة، أن يعيد طرح النزاع مرة ثانية أمام محكمة أعلى درجة وأكثر خبرة من المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة الفصل في ذات النزاع مرة ثانية، لذلك لا يجوز كفالة عامة طرح طلبات جديدة لأول مرة أمام محكمة الدرجة الثانية⁽¹³⁾.

ويرجع النظام القانوني للطعن الاستئنافي إلى اعتبار فلسفى، فالأساس الفلسفى لطرق الطعن في الأحكام يقوم على فكرة العدالة، والعدالة هنا نسبية حيث يصل القاضى إليها في نظره للنزاع العادى في الظروف العادلة⁽¹⁴⁾.

ومن جهة أخرى وعلى مستوى العوامل النفسية، فالقاضى والخصوم بشر، ومما جبل عليه البشر الخطأ والنسيان أو الغش، فالإستئناف يهدف إلى معالجة هذه الأمور. فطرح النزاع على قاضى أعلى درجة من القاضى الذى أصدر حكمه يتيح الفرصة لتلافي هذه العيوب⁽¹⁵⁾.

وقد عرفة الفقه العراقي بحق بأنه: (طريق طعن عادي به يطرح الخصم الذى صدر الحكم كلياً أو جزئياً لغير صالحه، القضية كلها أو جزءاً منها أمام محكمة أعلى هي محكمة الإستئناف، للحصول على حكم آخر من هذه المحكمة يقضى بفسخ الحكم الأول أو تعديله أو تأييده)⁽¹⁶⁾.

ثانياً: مفهوم الآخر الناقل للإستئناف

يقصد بالأثر الناقل للإستئناف⁽¹⁷⁾ أنه يتربى عليه انتقال النزاع الذى فصلت فيه محكمة الدرجة الأولى، وفي حدود ما رفع عنه الإستئناف إلى محكمة الدرجة الثانية، فتتصبح هذه الأخيرة مختصة ببحثه والتحقيق فيه والفصل فيه⁽¹⁸⁾.

والإستئناف بإعتباره تظلماً من الحكم الصادر في الدعوى يدعى فيه المستئنف أن محكمة الدرجة الأولى لم تحسن الفصل في دعواها، ويطلب من المحكمة الإستئناف أن تمعن النظر في الدعوى لتصلح أخطاء الحكم المستئنف، ويعتبر مرحلة ثانية للقاضى أناحها القانون للمحكوم عليه في المرحلة الأولى ليعاود الدفاع عن حقه بما سبق أن طرحة من أدلة و أوجه دفاع على محكمة أول درجة، وبما قد يتوافر من أدلة و أوجه دفاع جديدة. فالإستئناف يفتح درجة جديدة للقاضى، وهو الترجمة الإيجابية لمبدأ التقاضي على درجتين⁽¹⁹⁾.

وقد كرست المادة (192) من قانون المرافعات العراقي الحالى⁽²⁰⁾ القاعدة المستقرة في فقه المرافعات المدنية وهي أن رفع الإستئناف يلزم محكمة الإستئناف الفصل في النزاع مجدداً وفي المواضيع التي رفع الإستئناف فيها وبما على أساس أن محكمة

(13) المحامي د. عثمان التكروري. الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية. ط.4. المكتبة الأكاديمية. فلسطين. 2019. ص.417.

(14) د. عصمت عبدالمجيد بكر. شرح أحكام قانون المرافعات المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. دار السنهرى. بغداد. 2019. ص. 819.

(15) د. نبيل اسماعيل عمر. الوسيط في الطعن بالاستئناف في المواد المدنية والتجارية. دار الجامعة الجديدة. الأسكندرية. 2015. ص.7.

(16) نقلًا عن أحمد سمير محمد الصوفي. الطعن الاستئنافي في الأحكام القضائية المدنية دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية. مصر. 2012. ص. 20.

(17) وهذا الآخر الناقل للإستئناف يمثل قاعدة تقليدية جاءت في القانون الروماني، فالإستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية إلا ما فصل فيه من محكمة الدرجة الأولى، والإستئناف لا ينقل إلى محكمة الدرجة الثانية من جهة أخرى إلا ما حدث طعن بالنسبة له من الحكم الصادر من أول درجة. وهذه القواعد واردة في القانون الروماني، إلا أن التقدم العلمي في النطاق القانوني أدى و يؤدي إلى تفريغ هذه القواعد من كل مضمونها، والآخر الناقل كأداة فنية داخل نظام الطعن بالاستئناف يمثل الشارة الأولى التي تؤدي إلى تحريك كافة الأدوات الفنية لهذا النظام، كما يعكس الصورة الفعلية للمبادئ العامة التي تسيطر على أثار الطعن بالإستئناف. عبدالحليم محمد عبدالحليم عنانه. التقاضي على درجة واحدة أمام محكمة الإستئناف دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بيروت. 2016 (غير منشورة). ص.104، 105.

(18) د. علي عبدالحميد تركي. مصدر سابق. ص.37.

(19) د. أحمد عوض هندي. مبدأ التقاضي على درجتين حدوده وتطبيقاته في القانون المصري و القانون الفرنسي. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الأسكندرية - مصر. 1992. ص.96.

(20) المادة 192 من قانون المرافعات العراقي رقم 83 لسنة 1969 المعدل بأن:

"الإستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور الحكم محكمة البداية بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط، ولا يجوز احداث دعوى في الإستئناف لم يسبق ايرادها بداعية و مع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلبات الأصلية ما يتحقق بعد البداية من الأجر و الفوائد والمصاريف القانونية وما يجد بعد ذلك من التعويضات"، توافق المادة 232 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري والمادة 1/165 من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي والمادة 561، 562 من قانون الإجراءات الفرنسى رقم 1123 لسنة 1975.

الإستئناف محكمة من الدرجة الثانية في التقاضي تتولى بحث الإعترافات الواردة على الحكم الصادر عن محكمة البداءة. وذلك بإكمال النقص في ذلك الحكم أو إصلاح الخطأ الذي وقعت فيه محكمة البداءة.⁽²¹⁾

المطلب الثاني: الأحكام التي يجوز إستئنافها

تنص المادة (185) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي على أنه: "يجوز للخصوم الطعن بطريق الإستئناف في أحكام محكمة البداءة بدرجة أولى في الدعاوى التي تتجاوز قيمتها مليون دينار⁽²²⁾ والأحكام الصادرة منها في قضايا الإفلاس وتصفية الشركات".

من خصائص النظام القضائي العراقي أنه أخذ بمبدأ التقاضي على درجتين، فالخصم الذي يخفق في دعواه فله طريق ثان بعرض دعواه من جديد لتصحيح الحكم الصادر سواء بـالغائه أو بتعديله، وبذلك يكون الهدف من الإستئناف هو: الوصول بقدر الإمكان، إلى قضاء صحيح وعادل.⁽²³⁾

ولم يشمل قانون المرافعات المدنية جميع الأحكام الصادرة من محكمة البداءة بهذا الطريق من طرق الطعن وقد راعى فيها قيمة الدعوى وأهميتها، ولأهمية هذه المرحلة من مراحل الطعن ومراجعة الأحكام الصادرة فيها لصيانة حقوق المحكوم عليه⁽²⁴⁾.
 لذا نقسم هذا المطلب إلى فقرات ثلاثة كالتالي:

الفقرة الأولى: الأحكام الصادرة من محكمة البداءة بدرجة أولى والتي تزيد قيمتها على مليون دينار

الأحكام الصادرة من محكمة البداءة بدرجة أولى في الدعاوى المدنية التي تزيد قيمتها على مليون دينار، سواء أكانت دعاوى دين أم منقول أم عقار، فالمعيار هو (قيمة الدعوى)، وهذه القيمة تتحدد وقت رفع الدعوى إلى محكمة البداءة وبصرف النظر عن المبلغ الذي تحكم به، والمصاريف تتبع الطلب الأصلي فيما يتعلق بجواز الإستئناف، أو عدم جوازه بصرف النظر عن قيمتها، وإستنادا إلى هذا لا يقبل الطعن بطريق الإستئناف في الأحكام البدائية التي قيمتها مليون دينار فأقل⁽²⁵⁾ أو الدعاوى غير مقدرة القيمة⁽²⁶⁾.

ونصاب الإستئناف يتحدد بأخر طلبات الخصوم أمام محكمة البداءة، اذ قد ترفع الدعوى للمطالبة بمبلغ مليوني دينار ويحصر المدعي بمبلغ مليون دينار، وبهذا يصبح الحكم الصادر في الدعوى غير قابل للطعن بطريق الإستئناف وان كان ابتداء خاضعا للطعن به نظرا للتعديل الذي أجراه المدعي على قيمة الدعوى، وللمحكمة من تقاء نفسها أن ترافق صحة تقدير الدعوى بإعتبار ان مسائل الإختصاص من النظام العام⁽²⁷⁾. بمعنى أن الدعوى التي لا تزيد قيمتها على مليون دينار فإن الحكم الصادر فيها لا تخضع للطعن بالإستئناف⁽²⁸⁾.

(21) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص.199.

(22) عدل قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 بقانون رقم 10 لسنة 2016، نشر بالوقائع العراقية بالعدد 404 في 9/5/2016.

(23) صهيب صالح خضر العبيدي. مصدر سابق. ص.193.

(24) القاضي طالب فارس السورجي. مصدر سابق. ص.27.

(25) الدكتور ادم وهيب النداوي. المرافعات المدنية. ط.3. المكتبة القانونية. بغداد. 2011. ص390.

(26) المادة 14 من قانون الرسوم العدلية رقم (114) لسنة 1981 بأن: " اذا كانت القيمة المقدرة للدعوى لا تمثل القيمة الحقيقية، فتحال من قبل المحكمة إلى جهة مختصة او خبير لتقدير قيمتها، وهذا التقدير اساسا لاستقاء الرسم ".

(27) القاضي لفته هامل العبيدي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص.117، 18.

(28) والمبرر لعدم اخضاع هذا الحكم للإستئناف أن قيمة الدعوى التي صدر فيها قليلة الأهمية و لكن الخصوم عن شهوائهم و أحقدتهم، ثم أن تكاليف الإستئناف لا تتحملها مثل هذه الدعوى وهي ضئيلة القيمة، فالعبرة في قابلية الحكم البدائي للإستئناف من عدمه، هي لقيمة المدعي به الذي دفع رسم الدعوى على أساسه ولا عبرة لمبلغ الإنفاقية التي نشأ المطالب به عنها. (قرار محكمة التمييز العراقية المرقم 230/ مدنية أولى/ 1975 في 17/9/1975) نقل عن: د. عصمت عبدالمجيد بكر. مصدر سابق. ص.31.

وتطبيقاً لما نقدم فقد قضت محكمة التمييز الإتحادية⁽²⁹⁾ في قرارها بما يأْتِي: " لدى التدقيق والمداولة وجد أن الطعن التمييز يُقدم في مذكرة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد بأنه غير صحيح ومخالف لأحكام القانون لأن المدعى قد أقام دعواه أمام محكمة البداية بتاريخ 13/2/2017 وطلب فيها الزام المدعى عليه برفع التجاوز الحاصل من قبله على جزء من مساحة القطعة التي له سهام فيها والمرقمة 10 مقاطعة 31 الشاكيلى والدابر وقدر المنفعة السنوية في عريضة دعواه بمبلغ قدره مائة ألف دينار وعليه يكون الحكم الصادر في هذه الدعوى بدرجة أخيرة قابلاً للتمييز فقط ولا يجوز الطعن به إستناداً لأن الدعوى قد أقيمت بعد صدور القانون رقم (10) لسنة 2016 قانون تعديل قانون المرافعات المدنية والنافذ بتاريخ نشره في 5/9/2016 والذي تم تعديل نص المادة (185) من قانون المرافعات المدنية والتي أعطت للخصوم حق الطعن بالحكم البدائي إستناداً في الدعوى التي تتجاوز قيمتها مليون دينار لأن المدعى حدد قيمة دعواه بمبلغ مائة ألف دينار ولم يعترض على ذلك المدعى عليه فيكون الحكم البدائي غير قابل للطعن به عن طريق الإستئناف فكان ينبغي على محكمة الإستئناف عدم قبول الطعن الإستئنافي على الحكم البدائي وإصدار قرار برد اللائحة شكلاً، ولما كان الحكم المميز قد جاء على خلاف وجهة النظر القانونية المتقدمة فيكون مخالفًا لأحكام القانون وتأسيساً على ما تقدم قررت المحكمة نقض الحكم المميز وإعادة اضمار الدعوى إلى محكمتها للسير فيها وفقاً للمنوال المتقدم على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالإتفاق وفق المادة 3/210 من قانون المرافعات المدنية...".⁽³⁰⁾

وقضت محكمة التمييز الإتحادية في قرار لها بأن الدعوى من الدعوى غير المقدرة القيمة وأن الحكم الذي يصدر فيها بدرجة أخيرة ولا يجوز الطعن به إستناداً وانما يجوز الطعن فيه تمييزاً على النحو المشار إليه في المادتين 32 و 34 من قانون المرافعات المدنية مما كان يتطلب رد عريضة الطعن الإستئنافي شكلاً⁽³¹⁾.

وقضت محكمة التمييز الإتحادية العراقية في قرار لها بأن المحكمة قضت برد الطعن الإستئنافي بإعتبار أن المميز / المدعى سدّدت رسم مقطوع عن الدعوى وأنها قدرت سعر القطعة موضوع الدعوى بمبلغ مائة وخمسون دينار في حين كان عليها تطبيق أحكام المادة (14) من قانون الرسوم العدلية رقم 14 لسنة 1981 وعلى ضوء ما تقدم أصدر الحكم المناسب⁽³²⁾.

الفقرة الثانية: الأحكام الصادرة في قضايا الإفلاس

الإفلاس هو طريق للتنفيذ الجماعي على أموال المدين الناجر الذي توقف عن سداد ديونه في ميعاد استحقاقها، ويقصد منه تصفية هذه الأموال وبيعها تمهيداً لتوزيع ثمنها على الدائنين قسمة غرماء، ويعرف أيضاً بأنه طريق للتنفيذ على مال المدين الناجر الذي يتوقف عن دفع ديونه التجارية ويهدف إلى تنشيط الإنتمان ودعم الثقة في المعاملات التجارية⁽³³⁾.

وبناءً عليه فإن صدور الحكم بإشهار إفلاس الناجر يترتب عليه غلـيـدـهـ عن إدارـةـ أـمـوـالـهـ وـالـتـصـرـفـ فـيـهـ إـذـ يـعـدـ إـشـهـارـ الإـفـلاـسـ بمثابةـ حـزـ عـامـ عـلـىـ أـمـوـالـهـ الـحـاـضـرـ وـالـمـسـتـقـلـةـ تـمـهـيدـاـ لـتـصـفـيـةـ هـذـهـ أـمـوـالـ تـمـهـيدـاـ بـيـعـهـاـ وـتـوزـعـ ثـمـنـهـ فـيـهـ إـذـ يـعـدـ إـشـهـارـ الإـفـلاـسـ الدـائـنـيـنـ كـلـ بـنـسـبـةـ دـيـنـهـ⁽³⁴⁾.

(29) والقضاء العراقي، فقد اتجه في هذه المسألة إلى حث المحكمة في ممارسة حقها للوصول إلى تقيير قيمة الدعوى، بتكليف الخصوم بتقدير قيمة دعواه، أو أن تلك إلى الخبراء يتولون تقيير قيمة الدعوى بمعارفهم. عليه فإن: القرار غير صحيح ومخالف للقانون ذلك أن محكمة الإستئناف حكمت برد الطعن الإستئنافي شكلاً تأسيساً على أن دعوى المدعى غير قابلة للطعن إستئنافاً لأن الرسم المدفوع عنها هو رسم مقطوع وهي بهذا الوصف من الدعوى غير مقدرة القيمة، في حين ان المدعى كان قد طلب بعريضة دعواه، الحكم بعائدية المشيدات له وتملكهاالية على وجه الاستقلال، بحجة ان والده المتوفى قد وبه لها، لذا تكون الدعوى مقدرة القيمة و يجب استيفاء الرسم عنها نسبياً وكان يتعين على محكمة البداية تكليف المدعى بتقدير قيمة دعواه ومن ثم استيفاء الرسم القانوني عن تلك القيمة، وحيث أنها لم تراع ذلك فكان على محكمة الاستئناف إكمال هذا النقص الأصولي، وحيث أنها ردت الطعن شكلاً دون تتخذ الأجراء المتقدم، مما أخل بصححة حكمها المميز، قرر نقضه واعادة اضمار الدعوى إلى محكمتها للسير فيها وفق ما تقدم. نفلاً عن: " القاضي طالب فارس السورجي. مصدر سابق. ص. 29, 28.

(31) رقم القرار 316 / الهيئة الإستئنافية مقول / 2011 في 3/10/2011. (غير منشور).

(32) رقم القرار 371 / الهيئة الإستئنافية عقار 2007 في 25/2/2007 نفلاً عن: القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص. 119.

(33) صهيب صالح خضير العبيدي. مصدر سابق. ص. 200.

(34) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 50.



وتنطبق القواعد العامة بإختصاص⁽³⁵⁾ وأنواعه على قضايا الإفلاس وما يتفرع عنها. إختصاص النوعي يعود إلى محاكم البداءة بغض النظر عن قيمة الدعوى، لأن دعوى الإفلاس غير قابلة للتقدير⁽³⁶⁾، وهذا الحكم يستتبع من نص المادة (32) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي⁽³⁷⁾، ومن نص الفقرة الأولى من المادة (573) من قانون التجارة الملغى⁽³⁸⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المادة (331) من قانون التجارة العراقي الحالي⁽³⁹⁾ الحكم على إبقاء الباب الخامس من قانون التجارة ذي رقم (149) لسنة 1970 وعدم إلغائه، وقد تضمن هذا الباب أحكام الإفلاس والصلح الواقي منه لحين تنظيم أحكام الإعسار بقانون. إن الأحكام الصادرة في مواد الإفلاس تخضع لطرق الطعن المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية العراقي كما هو شأن الأحكام القضائية كافة إلا ما يستثنى بنص خاص.

وقد تضمن قانون التجارة الملغى، أحكاماً خاصة تخالف القواعد العامة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي، حيث راعى المشرع في هذه القواعد الخاصة ما للأحكام الأفلاس من حجية مطلقة تجاه الكافة وان لم يكونوا طرفاً فيها، وحيث نصت المادة (582) من قانون التجارة العراقي الملغى على إستئناف الحكم الصادر في دعوى الإفلاس وفي الإعتراف على الحكم الغيابي الإجراءات والمواعيد المبينة في قانون المرافعات المدنية⁽⁴⁰⁾.

ويفهم من هذه المادة أنها قد اكتفت بالإحالة إلى القواعد العامة المبينة في قانون المرافعات المدنية الخاصة في إستئناف الحكم وفي الإعتراف على الحكم الغيابي⁽⁴⁰⁾.

وقررت المادة (185) من قانون المرافعات المدنية أن دعوى الإفلاس تعتبر من الدعوى الخاضعة للإستئناف وأن المشرع العراقي قد حدد أيضاً إختصاص المكاني لهذه الدعوى⁽⁴¹⁾، وان القضاء العراقي مستقر على ذلك الحكم⁽⁴²⁾، مهما بلغت قيمة تلك الدعوى ولعل السبب في ذلك هو الأهمية البالغة لهذه الدعوى⁽⁴³⁾.

مع الملاحظة أن التطبيق القضائي في هذا المجال قليل جداً وذلك لندرة النزاعات التي تتعلق بموضوع الإفلاس⁽⁴⁴⁾.

⁽³⁵⁾ قرار محكمة التمييز العراق 41/هيئة عامة/ 1974، والقرارها المرقم 215 / هيئة عامة أولى/ 1974 في 5/6/1974، وقرارها المرقم 290/مدنية أولى / 1973 في 6/2/1975، وقرارها المرقم 188 / إستئنافية/ 1969 في 15/1/1970. نقل عن: أحمد سمير محمد الصوفي. المصدر السابق. ص.52.

⁽³⁶⁾ فكل دعوى تتعلق باشهر الإفلاس او رفضه او تعديل تاريخ التوقف عن الدفع وكل المنازعات المترتبة على الأفلاس والتي تقضي بتطبيق قواعد الإفلاس مهما بلغت قيمتها بصرف النظر عن قيمة الدعوى تعتبر قابلة للإستئناف ولا ينظر الى قيمة الدعوى ، وقد استثنى المادة اىضاً 185 مرفاعات) دعوى تصفية الشركات التجارية والمدنية من معيار القيمة وقضت بجواز مراجعة طريق الإستئناف عليها بالنظر لإهمية هذه الدعوى. نقل عن: عبدالرحمن العلام. شرح قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969. ج. 3. ط. 1. مطبعة بابل. بغداد. 1977. ص. 375.

⁽³⁷⁾ نص المادة 32 من قانون المرافعات المدنية النافذ رقم 83 لسنة 1969 المعدل تنص على أن: "1- تختص محكمة البداءة بالنظر فيما يأتى: 1- الدعوى التي تزيد قيمتها على خمسة ملايين دينار و الدعوى التابعة لرسم مقطوع، والدعوى التي لا تخضع بها محكمة البداءة او محكمة الأحوال الشخصية و يكون حكمها بدرجة اولى قابلة للإستئناف بموجب احكام المادة (185) من هذا القانون، وفيما عدا ذلك يكون حكمها بدرجة اخيرة قابلاً للتمييز مع المراعاة احكام القوانين الأخرى. 2- دعوى الإفلاس وما ينشأ عن التقليدية وفق الأحكام المقررة في قانون التجارة.

⁽³⁸⁾ نص المادة 1/573 من قانون التجارة العراقي الملغى رقم 49 لسنة 1970 على أنه: " تختص باشهر الإفلاس محكمة البداءة التي يقع في منطقتها المركز الرئيسي لمتجر المدين ".

⁽³⁹⁾ قانون التجارة العراقي الحالي رقم 30 لسنة 1984.

⁽⁴⁰⁾ يراجع المواد (177-195) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي.

⁽⁴¹⁾ المادة 39 من قانون المرافعات المدنية العراقي النافذ رقم 83 لسنة 1969 المعدل بأن: "1- تقام دعوى الإفلاس والدعوى الناشئة عنه في محكمة متجر المفلس. وإذا تعدد متاجره فتقام الدعوى في محكمة المحل الذي اتخذه مركزاً رئيسياً لأعماله التجارية.

2- إذا اعتزل الناجر التجارية او توفي فتقام الدعوى بالمحكمة التابع لها موطن المدعى عليه ".

⁽⁴²⁾ قرار محكمة تمييز العراق المرقم 215/هيئة العامة أولى / 1974 في 5/6/1974. النشرة القضائية. العدد الثاني. السنة الخامسة. 1974. ص. 179-181.

⁽⁴³⁾ أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص.52.

⁽⁴⁴⁾ المحامي فوزي كاظم المياحي. مصدر سابق. ص. 86.



وعلى العموم فإن نظام الإفلاس فاقد على التجار وحدهم ويفترض وقوف المدين التاجر عن دفع ديونه التجارية في مواعيد استحقاقها بعض النظر بما إذا كان المدين موسراً أم معسراً. كثرت أمواله أو قلت، ويهدف نظام الإفلاس إلى تصفية أموال المدين تصفية إجمالية وتوزيع ما ينتج عنها على الدائن قسمة غراماء بنسبة دين كل منهم⁽⁴⁵⁾.

ويشترط لإشهار إفلاس التاجر توفر ثلاثة شروط، شرط موضع عيابن هما الأول: أن يكون المدين تاجراً، الثاني: أن يتوقف التاجر عن دفع الدين التجاري. وشرط ثالث هو صدور حكم بإشهار الإفلاس.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الحكم يعد منشأ لحالة الإفلاس وليس كافياً لها ويستوجب تصفية ذمة المدين تصفية جماعية وقسمة أمواله بين الدائنين.

أما فيما يخص الدعاوى المتقوعة عن التقليسة في القانون المرافعات العراقي النافذ فإن محكمة البداءة تقصد فيها، بدرجة أولى قابلة للإستئناف، وذلك لأهمية هذه القضايا أيضاً⁽⁴⁶⁾.

الفقرة الثالثة: قضايا تصفية الشركات

ينصرف مفهوم تصفية الشركات إلى مجموع الإجراءات التي تستهدف إنهاء أعمال الشركة، وإستيفاء حقوقها، وحصر موجوداتها، بقصد إيفاء ما عليها من ديون وتوزيع المتبقى منها على أعضائها، بحسب ما يملك كل منهم من حصة أو سهام في رأس مالها، وتحتخص محكمة البداءة بنظر دعاوى تصفية الشركات، واصدار الحكم فيها بدرجة أولى قابلاً للإستئناف⁽⁴⁷⁾.

الآن أحکام الفصل الرابع من الباب السادس من قانون الشركات رقم (21) لسنة (1997) النافذ، عدت معدلة لاختصاص محكمة البداءة إستناداً لأحكام المادة (158) من قانون الشركات، بـاستثناء الشركات البسيطة، اذ لا زالت مهام التصفية هي من اختصاص محكمة البداءة مع مراعاة أحكام المادة (158) منه التي أنطلاط تصفية الشركة بالهيئة العامة لها، وعند تصفيتها وتتوفر أسباب التصفية يتولى مسجل الشركات تصفيتها ويكون حق الإعتراض على قرار التصفية أمام محكمة البداءة ويكون قرار محكمة البداءة بما يتعلق بـتصفية الشركة قابلاً للطعن بطريقة التمييز أمام محكمة الإستئناف بصفتها التمييزية وأن قضايا تصفية الشركات خرجت من اختصاص محكمة الإستئناف بصفتها الأصلية لـيـقـى حق الإعتراض في تصفية الشركات البسيطة⁽⁴⁸⁾ أمام محكمة البداءة خلال ثلاثة أيام من تاريخ تـبـلـيـغـها به، ويكون قرار محكمة البداءة قابلاً للطعن به أمام محكمة الإستئناف بصفتها التمييزية ولا يقبل الطعن بطريق تصحيح القرار التميـيـزـي⁽⁴⁹⁾.

⁽⁴⁵⁾ وقد أنطقت قانون المرافعات المدنية في المادة (32) منه مهـمة النـظر بـدعاوى الإفلاس وما يـنـشـأـ عنـ التـقـلـيـسـه وـفقـ الأـحـکـامـ المـقرـرـةـ فيـ قـانـونـ التجـارـةـ بـمـحـكـمـةـ الـبدـاءـةـ. نـقـلاـ عـنـ القـاضـيـ لـفـتـهـ هـاـمـلـ العـجـيلـيـ. طـرـقـ الطـعـنـ فـيـ الأـحـکـامـ المـدنـيـةـ فـيـ ضـوءـ أـرـاءـ الفـقـهـ وـأـحـکـامـ الـقـضـاءـ مـصـدرـ سابقـ. صـ 121ـ.

⁽⁴⁶⁾ أحمد سمير محمد الصوفي. . مصدر سابق. ص 50.

⁽⁴⁷⁾ صهيب صالح خضير العبيدي. مصدر سابق. ص. 208.

⁽⁴⁸⁾ الفقرة (3) من المادة 32 من قانون المرافعات العراقي الحالي قد جعلت النظر في دعاوى تصفية الشركات وما يـنـشـأـ عنـ تـصـفـيـةـ وـفقـ الأـحـکـامـ المـقرـرـةـ فيـ قـانـونـ الشـرـكـاتـ بـمـحـكـمـةـ الـبدـاءـةـ، إـلـاـ أـنـ قـانـونـ الشـرـكـاتـ رـقـمـ 21ـ لـسـنـةـ 1997ـ المـعـدـ قـدـ خـوـلـ الـجـمـعـيـةـ الـعـمـوـمـيـةـ لـلـشـرـكـةـ بـتـصـفـيـةـ الشـرـكـاتـ بـمـسـجـلـ الشـرـكـاتـ. أـمـاـ الشـرـكـةـ الـبـسـيـطـةـ فـيـجـرـيـ تـصـفـيـةـ وـفقـ ماـ هوـ مـنـصـوصـ عـلـيـهـ فـيـ عـقـدـهـ، وـفـيـ حـالـةـ دـعـمـ وـجـودـ نـصـ فـيـ الـطـرـيـقـ الـتـيـ يـتـقـعـ عـلـيـهـ الشـرـكـاءـ بـالـأـجـمـاعـ وـالـأـبـرـارـ مـنـ الـمـحـكـمـةـ (مـ 194ـ) مـنـ قـانـونـ الشـرـكـاتـ. نـقـلاـ عـنـ القـاضـيـ لـفـتـهـ هـاـمـلـ العـجـيلـيـ. طـرـقـ الطـعـنـ فـيـ الأـحـکـامـ المـدنـيـةـ فـيـ ضـوءـ أـرـاءـ الفـقـهـ وـأـحـکـامـ الـقـضـاءـ مـصـدرـ سابقـ. صـ 121ـ.

⁽⁴⁹⁾ أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 57.



ويلاحظ أن الشركة البسيطة⁽⁵⁰⁾ يجري تصفيتها وفق ما هو منصوص عليه في عقدها، وفي حالة عدم وجود نص فبالطريقة التي يتفق عليها الشركاء بالإجماع وإلا بقرار من المحكمة عملاً بالمادة 194 من قانون الشركات الحالي⁽⁵¹⁾.

ويلاحظ أن المشرع في حالة إعادة المحاكمة منع الطعن في الحكم عن طريقها مادام الطعن فيها بطريق الاستئناف جائز⁽⁵²⁾. ويكون المشرع بذلك قد هدف إلى اختزال الطريق بالنسبة للأحكام الصادرة بدرجة أولى حيث نقل الأمر برمهة إلى محكمة الاستئناف لتنظر فيها ليس في طلب إعادة المحاكمة فحسب بل لاستئناف المحاكمة مجدداً⁽⁵³⁾.

هذا وقد يستقر القضاء العراقي على أن الحكم في قضايا تصفية الشركات يكون قابلاً للطعن بالاستئناف، وذلك طبقاً لنص المادة (185) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي، فقد قضت محكمة استئناف نينوى في احدي الدعاوى المعروضة أمامها: " حيث ان وكيل المستأئن قد أفاد أمام هذه المحكمة أن الشراكة بين الطرفين لم تتم تصفيتها لذلك: يكون طلب المستأئن بإعادة رأس مال الشركة غير وارد، وإنما ينبغي تصفية الشراكة بين الطرفين لذلك: يكون الحكم البدائي القاضي برد دعوى المستأئن صحيحاً من حيث النتيجة، فقرر تأييده، ورد الطعن الاستئنافي وصدر القرار بالاتفاق"⁽⁵⁴⁾.

وقد قضت محكمة التمييز العراقية في أحد قراراتها أنه: " لدى التدقيق والمداولة تبين أن المميز كان قد طلب تصفية الشركة وقد صدرت عدة قرارات منها قرار الحكم الاستئنافي المميز القاضي بإلزام المميز إضافة للشركة، وقد وجد أن هذا القرار مخالف للقانون، ذلك أن المحكمة ألزمت المميز بحصة المميز عليه دون أن تتبع القواعد التي فصلها القرار التمييزي.. ولما كان حكم محكمة الاستئناف قد صدر خلاف ذلك يكون مخالفًا للقانون لذا قرر نقضه وإعادة أوراق الدعوى إلى محكمتها للسير فيها وفق ما ذكر على أن يبقى رسم التمييز تابعاً للنتيجة وصدر القرار بالاتفاق"⁽⁵⁵⁾.

ويلاحظ أن المشرع العراقي اختزل عدد الأحكام التي يجوز فيها الطعن إستئنافياً خلافاً لما هو عليه الحال في التشريع المصري الذي يشمل جميع الأحكام الصادرة من محاكم البداءة الصادرة بدرجة أولى والأحكام الصادرة بمنازعات القضاء المستعجل أو منازعات التنفيذ⁽⁵⁶⁾.

(50) وقضايا تصفية الشركات خرجت من اختصاص محكمة الاستئناف بصفتها الأصلية ليبقى حق الإعتراض في تصفية الشركات البسيطة أمام محكمة البداءة خلال ثلاثة يومنا من تاريخ تبليغها به ويكون قرار محكمة البداءة قابلاً للطعن به أمام محكمة الاستئناف الاتحادية بصفتها التمييزية ولا يقبل الطعن بطريق تصحيف القرار التمييزي.

وقضت محكمة التمييز الاتحادية: " لدى التدقيق والمداولة، وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية، فقرر قبوله شكلاً ولدى النظر في الحكم المميز، وجد أنه صحيح لموافقته أحکام القانون، ذلك لأن المدعى يطلب تصفية شركة شاطئ الأخبار للمقاولات العامة المحدودة واسقاطها، وطلب المدعى المذكور يخرج عن اختصاص المحكمة استناداً لأحكام المادتين 147، 158 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997، لذا قررت تصديق الحكم المميز ورد الأعتراضات التمييزية...". قرار محكمة التمييز الاتحادية المرقم 90/ الهيئة المدنية منقول / 1/15 في 2013 نفلا عن: القاضي طالب فارس السورجي. مصدر سابق. ص. 32.

(51) القاضي لفته هامل العجيبي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص 121.

(52) يراجع المادة (197) من قانون المرافعات العراقي الحالي.

(53) الدكتور ادم وهيب النداوي. مصدر سابق. ص 391.

(54) قرار محكمة استئناف نينوى، رقم (172/ س/ 2002) في 4/30/ 2002 نفلا عن: صهيب صالح خضير العبيدي. المصدر السابق. ص. 210، 211.

(55) قرار محكمة التمييز المرقم 51/ إستئنافية / 1971 في 1971/3/17، وقرارها المرقم 97/استئنافية/1970 في 1970/12/28. نفلا عن: أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص. 59.

(56) القاضي لفته هامل العجيبي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء أراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص 121.

المبحث الثاني: أثر الاستئناف في عناصر الحكم

لما كان للحكم عناصر هي: الخصوم والطلبات الجديدة، الأدلة و الحكم القضائي ذاته، لذا سنقسم هذا المبحث إلى المطلوبين الآتيين لدراسة أثر الاستئناف في عناصر الحكم.

المطلب الأول: أثر الاستئناف في الخصوم وطلباتهم

إن خصوم في الطعن الإستئنافي هم خصوم الدعوى البدائية والشخص الثالث الذي انضم إلى أحد طرفيها أو طلب الحكم لنفسه، ولا يقبل الطعن الإستئنافي ممن لم يكن خصماً في الدعوى إبتداءً إلا في الحدود التي أجازت فيه المادة (186) الفقرة الثانية من قانون المرافعات المدنية العراقي إدخال شخص الثالث لم يكن خصماً في الحكم المستأنف⁽⁵⁷⁾.

مما يعني عن الذكر أن المستألف يعتبر في حكم المدعي، والمستألف عليه يعد في حكم المدعي عليه ولو كان هو المدعي الأصلي، وإذا رفع المستألف عليه استئنافاً فرعيًّا فيكون في مركز المدعي عليه الذي يبدي طلبات عارضة، أما إذا رفع استئنافاً متقابلاً كانت له صفتان، صفة المستألف بالنسبة لاستئنافه، وصفة المستألف عليه بالنسبة لاستئناف الأصلي⁽⁵⁸⁾.

وحيث أن تدخل الشخص الثالث في الإستئناف يؤدي إلى اتساع نطاق الدعوى من حيث الأشخاص، وهذا التدخل يعتبر جائزًا في الإستئناف متى ما كان يترتب عليهبقاء موضوع الدعوى التي كانت أمام محكمة الدرجة الأولى على حاله، غير أن مثل هذا التدخل يكون من نوعاً كقاعدة عامة يستناداً إلى مبدأ القاضي على درجتين، إذا كان من شأنه أن يؤدي إلى إضافة طلبات جديدة تقدم لأول مرة إلى محكمة الإستئناف⁽⁵⁹⁾.

ويقصد بإدخال خصم في الإستئناف اختصار الغير لإول مرة أمام محكمة الإستئناف، والأصل العام فيه منع اذا ما أدى الى بحram أحد الخصوم أو المختص من درجة من درجات التقاضي، لأن مبدأ التقاضي على درجتين من النظام العام في معظم القوانين التي تأخذ به، فلا يصح الإخلال به بحram الخصوم أو أحدهم أو الغير (المختص/ الشخص الثالث) من إحدى درجاته من درجات التقاضي هو ما يتربّ عليه توسيع نطاق الخصومة وإحداث طلبات جديدة في الدعوى، عما كان عليه أمام محكمة الدرجة الأولى كإدخال خصم للقضاء بطلان عقد صورته، من أجل الحكم للمستأنف بصفحة العقد الصادر له⁽⁶⁰⁾.

وإذا كان أحد الخصوم قد طلب في مواجهة الشخص الثالث مثل أن يطالب المؤجر (المستألف عليه) بإلزامه بالأجرة التي قبضها، أو أبدى الشخص الثالث طلبات في مواجهة أحد الخصمين، فيتعين على القضاة عدم قبولها باعتبارها طلبات جديدة. وخصم المواجهة قد يصبح خصمًا حقيقيًّا إذا وجه طلبات للخصوم في الدعوى أو إذا وجه له هؤلاء طلبات، مما يحول دون ادخال خصم في الإستئناف ليصدر الحكم في مواجهته، ولكنه إذا لم تقدم منه طلبات أو لم تقدم ضده طلبات فلا يعد خصمًا حقيقيًّا، ولا يكون للحكم الصادر في الدعوى قوة القضية بالنسبة إليه، وتحديد ما إذا كان الإدخال يقصد منه اظهار الحقيقة أم إنطوى على مخالفة لمبدأ التقاضي على درجتين هو من مسائل القانون التي تخضع فيها محكمة الموضوع لرقابة محكمة التمييز⁽⁶¹⁾.

⁽⁵⁷⁾ لا يستطيع أي من المستأذن أو المستأذن عليه أن يقدم طلبات جديدة إلى محكمة الإستئناف لم يسبق ايرادها أمام محكمة البداءة، أو يقدم بدعوى حادثة أو إدخال شخص ثالث لأن التقدم إلى محكمة الإستئناف بطلبات جديدة لم يسبق تقديمها أو دعوى حادثة لم يسبق إثاراتها يحرم الخصم الآخر مرحلة من مراحل الطعن، أو أن طبيعة الطلب لا تسمح بتقديمه إلى محكمة الإستئناف كطلب (النفاذ المعدل)، حيث أنه من الطلبات المتعلقة بالأحكام القابلة للإستئناف، ولكن هذه القاعدة تخضع لاستثناء نص عليه قانون المرافعات، في جواز التقدم إلى محكمة الإستئناف بطلبات جديدة تتعلق بالأجور والفوائد والمصاريف القانونية والتعويضات التي تستجد بعد الحكم البدائي. لأن هذه الطلبات مرتبطة بالدعوى البدائية وتعتبر جزءاً منها. نفلاً عن: د. د. سعدون ناجي القشطيني. *شرح أحكام المرافعات دراسة تحليلية في شرح قانون المرافعات المدنية العراقية*. ج 1 ط 1 مطبعة المعارف بغداد 1972 ص 361

⁽⁵⁸⁾ د. أحمد أبو الوفا، نظرية الدفوع في قانون المراهنات، ط. 5، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977، ص. 567.

⁽⁵⁹⁾ أحمد حكيم عزاوي. التدخل في الدعوى دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2020. ص. 191.

(60) أنور طلبة. الطعن بالإستئناف والتماس غعادة النظر. مصدر سابق. ص. 1064.

⁶¹ القاضي رحيم حسن العكيلي . الطعن في الإحکام المدنیة بالإستئناف معززة بقرارات محکمة التميیز الإتحادیة و محکمة تمییز اقليم کوردستان. ط 1. مکتبة هولیر القانونیة. أربیل. 2022. ص. 228.

و قضت محكمة التمييز الإتحادية في قرار لها: "أن وزارة المالية لم تعد خصماً قانونياً في الإلتزامات المترتبة على الكيانات المنحلة طالما لا يوجد نص قانوني يلزمها بذلك وان إدخالها شخصاً ثالثاً في الدعوى من قبل المحكمة جاء خلافاً لإحكام المادة (186) من قانون المرافعات المدنية...".⁽⁶²⁾

ومن خلال المادة (186) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي، توصل الى جملة مفادها أن المشرع أجاز إستثناء من القواعد المتقدمة توسيع نطاق الدعوى من حيث أطرافها في حالة واحدة وهي التدخل من يطلب الانضمام الى أحد الخصوم، ولو لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف، كالدائن الذي لم يتدخل أمام محكمة الدرجة الأولى في الدعوى القائمة بين مدينه والغير، أن يتدخل في الإستئناف بقصد الدفاع عن حقوقه حتى لا يخسر المدين الدعوى فيتأثر الضمان العام المقرر للدائن على جميع أمواله، لأن هذا التدخل لا يُعد أن يكون إنضماماً⁽⁶³⁾، وعلى ذلك قررت محكمة استئناف بابل الإتحادية بصفتها الأصلية في قرار لها قضت بأنه: "بعد قبول الإستئناف شكلاً ونتيجة المرافعة الحضورية العلنية قررت المحكمة قبول طلب الشخص الثالث بالدخول إلى جانب المستأنف".⁽⁶⁴⁾

أما موقف المشرع المصري فقد نصت المادة (236) من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أنه: "لا يجوز في الإستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف ما لم ينص القانون على غير ذلك...".

ونص الفقرة الرابعة من المادة (165) من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي على أنه: "4- لا يجوز في الإستئناف إدخال من لم يكن خصماً في الدعوى الصادر فيها الحكم المستأنف، ولا يجوز التدخل فيه الا من يطلب الانضمام الى أحد الخصوم أو من يعتبر الحكم المستأنف حجة عليه".

أما موقف المشرع الفرنسي في قانون المرافعات النافذ رقم (1123) لسنة 1975 أخذ بأتجاه مخالف تماماً لاتجاهه في القوانين السابقة، فلما جاز اختصاص الغير بنص المادة (555)⁽⁶⁵⁾ منه بهدف الحكم عليهم اذا ما أدى تطور النزاع إلى ضرورة هذا الإختصاص، وأخذ الفقه والقضاء الفرنسي بتفسيير الشرط الوحيد لإختصاص الغير في الإستئناف وفقاً للنص المادة (555) تغيراً ضيقاً، وعده نصاً إستثنائياً، لا يجوز التوسيع في تفسيره، من أجل حماية قاعدة التقاضي على درجتين، فمنع الأختصاص الا اذا إقتضته واقعة سبب تطور النزاع، ولم يكن بالإمكان إستغلالها أمام محكمة الدرجة الأولى من أجل اختصاص الغير، فلا يقبل الأختصاص بواقة أدت الى تطور النزاع متى ما كانت تلك الواقعة موجودة ولم تستغل أمام محكمة أول درجة⁽⁶⁶⁾.

عالج المشرع العراقي مسألة إدخال الشخص الثالث في الفقرة الثانية من المادة (186) بأنه: "يجوز للمحكمة الى ما قبل خاتم المرافعة إدخال شخص الثالث لم يكن خصماً في الحكم المستأنف".

(62) قرار محكمة التمييز الإتحادية عدد 128/61/ استئنافية منقول/ 2007 في 29/4/2007 (غير منشور).

(63) أحمد حكيم عزاوي. مصدر سابق. ص. 192.

(64) قرار محكمة إستئناف بابل الأتحادية بصفتها الأصلية رقم 550/هيئة أولى/ 2010. في 28 / 6 / 2010 سحب من موقع محكمة التمييز العراقية (http://ll iraqqa.iq) آخر زيارة 9/10/2022.

Article: 555: "The same persons may be called before the court (of appeal) even in order issue a judgment (against them) where the progress of the litigation entails their liability".⁽⁶⁵⁾

(66) القاضي رحيم حسن العكيلي. مصدر سابق. ص. 229، 230.



وقصر بعض الشرح بأن حق محكمة الإستئناف في ادخال الغير وفقاً لهذه الفقرة في أمرين:

- 1- إدخال (دعوة) الغير للإستئناف منه عما يلزم لجسم الدعوى طبقاً للفقرة رابعة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية⁽⁶⁷⁾. وقضت محكمة التمييز الإتحادية في قرار لها بأن: " كان يتعين على محكمة الإستئناف نظر الدعوى موضوعاً... وإدخال (ع.ع) شخصاً ثالثاً في الدعوى والإستئناف منه موضوع العقد... والذي ذكر فيه أنه الوكيل العام عن البائع المتوفى حال حياته والتثبت أيضاً إن كانت له وكالة عامة عن البائع من خلاف وهل ان العقد ثابت التاريخ... وما مصير المبلغ المدعي بدفعه... " ⁽⁶⁸⁾.
- 2- إدخال (دعوة) الغير وجوبياً في الدعوى طبقاً لنص الفقرة ثلاثة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية⁽⁶⁹⁾.

وعالج المشرع المصري في الفقرة الثانية من المادة 236 من قانون المرافعات المدنية والتجارية بأن: " لا يجوز التدخل فيه إلا من يطلب الإنضمام إلى أحد الخصوم ".

أما في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي فقد نصت الفقرة أولى المادة (96) منه على أنه: " 1- المحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بإدخال من ترى ادخاله لمصلحة العدالة أو لإظهار الحقيقة، وتحدد المحكمة الجلسة التي يعلن اليها كما تعين مركزه في الخصومة وتأمر بإعلانه لتلك الجلسة وذلك بإجراءات المعتادة لرفع الدعوى ".

المطلب الثاني: أثره في الأدلة والحكم القضائي بذاته

أولاً: أثر الإستئناف في الأدلة

ويحق للطرفين أن يدللي أمام محكمة الإستئناف بأدلة ودفع جدية لتأييد ما سبق وان يقدموا من إدعاءات ودفع ع أمام محكمة البداءة⁽⁷⁰⁾. حتى وان لم تكن هذه الأدلة قد سبق ان ادليت أو أثيرت أمام محكمة البداءة، لأن الدعوى الإستئنافية ليست فقط لمعرفة كون الحكم الصادر صحيحاً أم غير صحيح، بل نقل الدعوى بكل أوجهها الى محكمة أعلى درجة وأوسع كفاءة⁽⁷¹⁾.

يتربى على الإستئناف أنه ينقل النزاع بكمال ما اشتمل عليه من وسائل واقعية، قانونية الى محكمة الإستئناف، وذلك لكي تناح لمحكمة الإستئناف سلطة اعادة تقدير الواقع وابداء رأيها القانوني في الموضوع. ويترتب على ذلك اعادة طرح النزاع على محكمة الإستئناف للبحث فيه من جديد، دون أن تكون مقيدة بقضاء محكمة الدرجة الأولى، فهي تتمتع بسلطة شاملة.

كما أن الإستئناف ينقل الدعوى الى محكمة الدرجة الثانية بما سبق أن أبداه المستأنف عليه أمام محكمة أول درجة من دفع وأوجه دفاع، وتعتبر هذه وتنال مطروحة أمام المحكمة الإستئنافية للفصل فيها، وعلى محكمة الإستئناف أن تفصل فيها مالم يتنازع المستأنف عليه من التمسك بشيء منها، صراحة أو ضمنا⁽⁷²⁾.

ولكن اذا كان الإستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور حكم البداءة بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط، فإن ذلك يمنع احداث دعوى في الإستئناف لم يسبق ايرادها بداعية⁽⁷³⁾.

وبناءً على ذلك لا يسمح للخصوم إبداء طلبات جديدة في الإستئناف لم يسبق ايرادها بداعية، وذلك لأن محكمة الإستئناف لا تنظر الا في الدعوى التي سبق وان فصلت فيها من قبل محكمة الموضوع وان القانون يفترض ان الخصوم قد قدموا كل مالديهم من أدلة لدى محكمة البداءة، فضلاً عن ذلك ان السماح بتقديم هذه الطلبات سوف يحرم الخصم من درجة من درجات التقاضي أمام محكمة

⁽⁶⁷⁾ الفقرة رابعة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 بأن: " 4- المحكمة أن تدعى أي شخص للإستئناف منه عما يلزم لجسم الدعوى ".

⁽⁶⁸⁾ قرار محكمة التمييز الإتحادية رقم 522/5 الهيئة الإستئنافية العقار/ 2005 في 26/4/2005 (غير منشور).

⁽⁶⁹⁾ الفقرة ثلاثة من المادة (69) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 بأن: " على المحكمة دعوة الوديع على المودع والمستغير والمغير والمستأجر والمؤجر والراهر والغاصب والمضغوب منه عند النظر دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستغير والمأجور على المستأجر والمرهون على المرتهن والمغضوب على الغاصب ".

⁽⁷⁰⁾ الفقرة الثانية من المادة 192 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم (83) لسنة 1969 المعدل.

⁽⁷¹⁾ د. سعدون ناجي القشطيني.. مصدر سابق. ص. 360.

⁽⁷²⁾ اسكندر بشاره اسكندر سلامة. الأثر النافل للأستئناف دراسة مقارنة. رسالة ماجستير كلية حقوق والأدلة العامة. جامعة بيرزيت (غير منشور). فلسطين. 2015. ص.70.

⁽⁷³⁾ تنص الفقرة أولى من المادة 192 من قانون مرافعات العراقي الحالي بأن: " الأستئناف ينقل الدعوى بحالتها التي كانت عليها قبل صدور حكم البداءة بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فقط ".



البداية ومن ثم اذا استأنف المحكوم عليه بعض الفقرات الحكمية ولم يستأنف الفقرات الأخرى من الحكم، فلا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تنظر إلا ما استأنف فقط من الحكم البدائي⁽⁷⁴⁾.

ان الاستئناف ينقل الدعوى بالنسبة لمحكمة الاستئناف فقط فهو لا ينقل الى محكمة الاستئناف جميع الطلبات التي فصلت فيها محكمة البداية بل لما رفع عنه الاستئناف فقط، فاذا استأنف المحكوم عليه بعض الفقرات الحكمية ولم يستأنف الفقرات الأخرى من الحكم فلا يجوز لمحكمة الاستئناف ان تنظر إلا ما استأنف فقط من الحكم البدائي دون الفقرات الحكمية الأخرى لأن تلك الفقرات الحكمية الأخرى التي لم يقع عليها استئناف، تكون حجيتها مصانة محكمة الاستئناف مقيدة بما طعن به استئنافاً من الحكم البدائي⁽⁷⁵⁾. ومثال ذلك اذا أبرز أحد الخصوم دليلاً كتابياً يثبت فيه أن المستند الذي كان مدار الحكم البدائي مزوراً، فيجوز له تقديمها الى محكمة الاستئناف. او اذا ادعى المدعي بأن المستند مفبرك، ثم وجده أثناء استئناف الدعوى، فيجوز له تقديمها الى محكمة الاستئناف، والخلاصة فان الأدلة الجديدة يجوز تقديمها الى محكمة الاستئناف مادامت متعلقة بالنزاع المعروض أمامها⁽⁷⁶⁾.

ويجوز تقديم أدلة جديدة إلى محكمة الاستئناف لتأييد الإدعاء أو الدفع الواردين ببداية⁽⁷⁷⁾، ويتطابق الحكم في القانون المصري حكمه في القانون العراقي اذ تنص المادة 233 على أنه: "يجب على المحكمة أن تنظر الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع ووجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك إلى المحكمة الدرجة الأولى".

يسمح المشرع في كل من مصر والإمارات وفرنسا بحرية الخصوم في التمسك بأدلة ومستندات جديدة لأول مرة في الاستئناف، وقد نصت أول مجموعة مصرية للمرافعات على هذه القاعدة، ثم سارت على حكمها أحكام القضاء، كما تضمن قانون المرافعات المدنية والتجارية الحالي النص عليها في المادة (233/قانون المرافعات المصري).

كما أن الفقرة الثانية من المادة (165)⁽⁷⁸⁾ من قانون الإجراءات المدنية الإماراتي تنص على ذات القاعدة.

ذلك كانت أحكام القضاء الفرنسي في ظل القانون لعام (1807)، تجري على مقتضى هذه القاعدة سواء كانت بالنسبة للأدلة أو المستندات الجديدة في الاستئناف، هذا بالرغم من عدم وجود نص قانوني يقرر ذلك.

وقد قنن المشرع الفرنسي هذا الوضع في المادة (563)⁽⁷⁹⁾ من قانون الأجراءات الحالي رقم (1123) لسنة (1975) والتي تقضي بحرية الخصوم في تقديم أدلة او عرض مستندات جديدة في الاستئناف.

ويستوي الحكم في القانون المصري والإماراتي والفرنسي أن تكون الأدلة والمستندات الجديدة موجود أثناء خصومة أول درجة وفات الطرفين ابداًها، أو أن تكون لاحقة على الحكم المستأنف، مادامت أنها لا تغير من موضوع الطلب⁽⁸⁰⁾.

وعلى هذا تنص الفقرة الأولى من المادة (235) من قانون المرافعات المصري على أن: "لائق الطلبات الجديدة في الاستئناف وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بعدم قبولها". والقول بغير هذا يغاير نظام التقاضي المعروف به لما فيه من تقوية لدرجة التقاضي على الطرف الآخر، فضلاً عما ينطوي عليه من مبالغته بطلبات جديدة لم يجاه بها أمام محكمة الدرجة الأولى، والدفع بعدم قبول طلبات جديدة في الاستئناف متعلق بالنظام العام.

وذلك الدعوى التي كانت مطروحة أمام محكمة الدرجة الأولى من حيث موضوعها أو من حيث أشخاصها، ومن ثم يكون الطلب جديداً اذا وجه من شخص مختلف أو الى شخص مختلف، لهذا لا يجوز التدخل الإختصاصي في الاستئناف مع ملاحظة أن الخلافة

(74) د. عباس العبودي. مصدر سابق. ص. 476.

(75) ضياء شيت خطاب. بحوث ودراسات في قانون المرافعات المدنية العراقي. مصدر سابق. ص309، 310.

(76) ضياء شيت خطاب. المصدر السابق. ص310، 311.

(77) المادة 2/192 قانون المرافعات العراقي الحالي.

(78) المادة 2/165 من قانون الأجراءات المدنية الدولة الإمارات العربية المتحدة رقم 11 لسنة 1992 المعدل بأن: " وتنظر محكمة الاستئناف على أساس ما يقدم لها من أدلة ودفع ووجه دفاع جديدة وما كان قد قدم من ذلك لمحكمة الابتدائية".

(79) ماده 563: " برای توجیه ادعاهای مطرح شده نزد دادگاه نخستین، طرفین می توانند به جهات جدید استند نموده، اسناد جدیدی آورده یا ادله جدیدی پسنداد کنند ". " يجوز للأطراف طرح أسباب جديدة أو تقديم مستندات جديدة أو تقديم أدلة جديدة، لدعم الدعوى المقيدة أمام قاضي أدنى عند الاستئناف ". دکتر حسن محسنی. آینین دادرسی مدنی فرانسه. جلد نخست. جاب جهارم. شرکت سهامی انتشار. تهران.

.230.(2015) ص. 1395

(80) د. على عبد الحميد تركي. مصدر سابق. ص370-372.

في الخصومة لاعتبر من صور المغایرة في الخصوم وبالتالي لا تكون طلباً جديداً، كما يجب ألا يختلف محل الطلب في الإستئناف عن محله أمام محكمة أول درجة⁽⁸¹⁾.

بناءً على ما تقدم فإن القاعدة العامة في القانون العراقي هي: عدم جواز احداث دعوى لم يسبق ايرادها أمام محكمة الدرجة الأولى، ومع ذلك: فإن المشرع العراقي أورد بعض الإستثناءات على هذه القاعدة تتعلق بجواز المطالبة ببعض الملحقات الآتية:

أ. أجور المحاماة.

ب. الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية.
ت. المصارييف القانونية، وما يزيد بعد ذلك من تعويضات.

ويبدو من هذه الإستثناءات أن المشرع العراقي قد أضاف ما يتحقق بعد الحكم البدائي من أجور وفوائد ومصارييف قانونية. وما يجد بعد ذلك من التعويضات⁽⁸²⁾.

أما المشرع المصري فإنه أورد القاعدة العامة في المادة (235) وأورد الإستثناءات المتعلقة بها في ذات المادة بأن: "... ومع ذلك يجوز أن يضاف إلى الطلب الأصلي الأجور والفوائد والمرتبات وسائر الملحقات التي تستحق بعد تقديم الطلبات الخاتمية أمام محكمة الدرجة الأولى وما يزيد من التعويضات بعد تقديم هذه الطلبات.

للمحكمة أن تحكم بالغرامة والتعويضات إذا كان الإستئناف قد قصد به الكيد⁽⁸³⁾.

ويمكن تبرير ما أجازته المواد 235 من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري و 192 من قانون المرافعات المدنية العراقي، استثناء من قاعدة عدم جواز احداث طلبات جديدة في الإستئناف بالأمرتين الآتتين:

أ. وجود إرتباط بين الطلبات وبين الطلب الأصلي، اذ تعد هذه الطلبات بمثابة امتداد واقعي او تابع الى الطلب الأصلي، اذ تترتب على قبول هذه الطلبات في الإستئناف الحيلولة دون رفع دعوى جديدة في شأنها من دون مسوغ، كما أن قاعدة التابع يلحق بالأصل، يمكن أن تشكل الأساس القانوني الصالح للتمسك بهذه الطلبات أمام محكمة الإستئناف.

ب. لم يكن بوسع الخصوم التمسك بهذه الطلبات أمام محكمة الدرجة الأولى لأنها لم تكن مستحقة بعد⁽⁸⁴⁾.

وتجري أحكام القضاء في القانون الفرنسي على قبول تقديم أدلة ومستندات جديدة لأول مرة أمام محكمة الإستئناف، وقد قضت محكمة النقض الفرنسية في هذا الصدد بأنه يجوز للمستأجر الذي طالب بإنقاص بدل الإيجار استناداً إلى انخفاض مصادر دخله أمام محكمة أول درجة، أن يتقدم بأقرار ضريبي مسجل بعد صدور حكم أول درجة كدليل جديد يدعم به مبررات إنقاص بدل الإيجار⁽⁸⁵⁾.

أما بخصوص موقف القضاء الإماراتي قضت محكمة تمييز دبي بأن: "محكمة الإستئناف محكمة موضوع، لذا يُعاد في الإستئناف طرح موضوع النزاع بما إشتمل عليه من أدلة ودفع وأوجه دفاع، وترتيباً على ذلك فإن محكمة الإستئناف تواجه في قضائها عناصر النزاع الواقعية والقانونية على أساس ما يُقدم أمامها من أدلة جديدة، وما كان قد قُدم أمام محكمة الدرجة الأولى، والمحظوظ هو تقديم طلبات جديدة، وليس تقديم الأدلة وإسترداك ما سهى عنه أو تدارك ما أخطأه المُستأنف في عرضه". كما قضت محكمة التمييز دبي أنه لا جناح على محكمة الإستئناف إن قبلت مُستندات جديدة ولو كان ذلك بعد إحالة إليها من محكمة التمييز يعزز بها الخصم ما سبق أن قدمه أمام محكمة أول درجة أو تقديم أصول المُستندات المقدمة⁽⁸⁶⁾.

(81). محمد احمد عابدين. الدعوى المدنية في مرحلتها الابتدائية والإستئنافية. منشأة المعارف. الأسكندرية. 1994. ص.879.

(82). المادة (1/192) من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي.

(83). نص المادة (235) من قانون المرافعات المدنية والتجارية المصري رقم (13) لسنة 1968 المعدل.

(84). صهيب صالح خضير العبيدي. مصدر سابق. ص. 47، 48.

(85). د.علي عبدالحميد تركي. نطاق القضية في الإستئناف دراسة تحليلية مقارنة. مصدر سابق. ص. 375.

(86). قرار تمييز دبي رقم 34 لسنة 1989، وقرار تمييز دبي رقم 29 في 1998/3/21 نقلأً عن: د. علي عبدالحميد تركي. المصدر السابق. ص.

.374

ثانياً: أثر الإستئناف في الحكم القضائي ذاته

أما أثر الإستئناف في الحكم القضائي ذاته فإن مجرد مراجعة الطعن بالإستئناف بحق الحكم المودع للتنفيذ يؤدي إلى تأخير تنفيذه إلا إذا كان الحكم المستأنف مشتملاً على قرار بالتنفيذ المعجل. ومن خلال تتبع موقف المشرع العراقي بخصوص أثر الإستئناف نجد أن الفقرة الأولى من المادة (53) من قانون التنفيذ العراقي رقم (45) لسنة 1980 تنص على أنه: "يجوز تنفيذ الحكم خلال مدة الطعن القانونية إلا أن تنفيذه قد يؤخر إذا أبرز المحكوم عليه إسْتَشَهَاداً بوقوع الاعتراض على الحكم الغيابي أو الإستئناف أو بوقوع التمييز إذا كان الحكم متعلقاً بعقار ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة بحق دوائر الدولة فيؤخر تنفيذها لحين اكتسابها الدرجة القطعية" (87).

كما أن: إستئناف الحكم يؤخر تنفيذه، إلا إذا كان مشمولاً بالنفذ المعجل فيستمر التنفيذ مالم تقرر المحكمة عند نظر الإستئناف الغاء القرار الصادر بالنفذ المعجل (88).

فإذا أيدت المحكمة المختصة بنظر الطعن، الحكم المطعون فيه والمشمول بالنفذ المعجل ثبت واستقرر ماتم فيه من إجراءات تنفيذية بسبب النفذ المعجل، وإن لم يتأيد الحكم، ألغيت تلك الإجراءات، وعندئذ يتعين إعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل حصول التنفيذ المعجل ومن أجل هذا قيل إن النفذ المعجل هو تنفيذ فلق، وغير مستقر، لحكم القاضي (89).

ويلاحظ أن حالات النفذ المعجل في قانون المرافعات العراقي الحالي هي نوعان:

1- النفذ المعجل الوجبي: يكون النفذ المعجل وجوبياً في الحالات الآتية:

أ. إذا بني الحكم على سند رسمي أو على اقرار المدعى عليه بالحق المدعى به أو نكوله على حلف اليمين وجب على المحكمة، أن تقرر بناء على طلب المدعى شمول الحكم بالتنفيذ المعجل (90).

ب. النفذ المعجل واجب بقوة القانون للأحكام والنفقات والقرارات الصادرة في المواد المستعجلة والأوامر الصادرة على العرائض وتقوم المحكمة مباشرة بتنفيذ قرارها، ويجوز تنفيذها بواسطة دائرة التنفيذ عند الإقتضاء (91).

ت. ولا يؤخر التنفيذ مراجعة طرق الطعن المقررة في القانون ما لم تقرر المحكمة المرفوع إليها الطعن خلاف ذلك (92).

2- النفذ المعجل الجوازي: للمحكمة أن تشمل الحكم بالتنفيذ المعجل بشرط الكفالة في الحالات الأخرى إذا كان المدعى به مما يستلزم التصدِي للتنفيذ عاجلاً كالأشياء المتسرعة الفساد أو القابلة للنفاذ. وفي هذه الحالة يجب اخذ كفالة من المدعى بالشيء المحكوم به والإضرار التي قد تصيب المدعى عليه ويقدمها عند تنفيذ الحكم في دائرة التنفيذ (93).

فإذا كان المحكوم له قد نفذ الحكم البدائي في مديرية التنفيذ وقامت المديرية المذكورة ببعض الأجراءات التنفيذية ثم استأنف المحكوم عليه الحكم وابرز إسْتَشَهَاداً بذلك فإن مديرية التنفيذ تقرر تأخير التنفيذ إلى نتيجة الحكم المستأنف وليس من صلاحية المنفذ العدل مناقشة قابلية الحكم للإستئناف من عدمه، مادام قد إسْتَشَهَاداً من محكمة الإستئناف بوقوع الإستئناف على الحكم المنفذ، فعلى المنفذ العدل تأخير الإجراءات التنفيذية (94).

ذهب جانب من الفقه إلى تغليب المادة 165 من قانون المرافعات المدنية العراقي بالنسبة للحالات المشتملة بالتنفيذ المعجل بقوة القانون وبإمكان من يطلب وقف الأجراءات التنفيذية عند الطعن بالأحكام المشتملة بالتنفيذ المعجل بحكم القانون، أن ينقدم بطلبه هذا إلى المحكمة التي تتظر الطعن، فهي التي تقرر وقف التنفيذ أو رفض الطلب حسب مقتضيات كل حالة (95).

وللقضاء العراقي قرارات عديدة انصبَت جميعها على أن الطعن بطريق الإستئناف يؤخر تنفيذ الحكم سواء أكان متعلقاً بعقار، أم حقوق شخصية اذ قضت محكمة إستئناف منطقة ذي قار بصفتها التمييزية في أحد قراراتها والذي جاء في مضمونه: " لدى التدقيق

(87) المادة 53 من قانون التنفيذ العراقي رقم 45 لسنة 1980.

(88) المادة 194 من قانون المرافعات العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(89) المحامي فوزي كاظم المياحي. مصدر سابق. ص 162.

(90) الفقرة الأولى من المادة 164 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(91) الفقرة الأولى من المادة 165 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(92) الفقرة الثانية من المادة 165 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(93) الفقرة الثانية من المادة 164 من قانون المرافعات المدنية العراقي الحالي رقم 83 لسنة 1969 المعدل.

(94) القاضي طالب فارس سورجي. مصدر سابق. ص 78.

(95) أحمد سمير محمد الصوفي. مصدر سابق. ص 207.



والمداولة وجد أن الطعن التميزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً، ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد انه مخالف للقانون وذلك بعد أن ثبت بأن المدين طعن بالحكم المميز إستئنافاً وان الطعن بالحكم المنفذ عن طريق الإستئناف يؤخر التنفيذ مطلقاً سواء كان ذلك متعلقاً بعقار أم بحقوق شخصية عملاً بأحكام المادة (53) فقرة أولاً من قانون التنفيذ عليه قرار نقض القرار المميز واعادة الإضمارة الى مديرية التنفيذ لإتباع ما تقدم وصدر القرار بالإتفاق⁽⁹⁶⁾.

وقضت محكمة إستئناف القادسية الإتحادية بأن: "اعلام الحكم المنفذ في هذه الإضمارة بالعدد 171/ب 2012 في 19/9/2012 يتضمن الحكم بمبلغ معين وتم الطعن به إستئنافاً أمام إستئناف القادسية بصفتها الأصلية حسب كتابها المرقم 477/س 2012 في 13/10/2012 وحيث ان الإستئناف يؤخر التنفيذ عملاً بأحكام المادتين 53/أولاً من قانون التنفيذ والمادة 194/1 من قانون المرافعات المدنية مما يقتضي تأخير الإجراءات التنفيذية في هذه الإضمارة"⁽⁹⁷⁾.

إلا أن هناك من يرى بأن وقف تنفيذ الحكم المشمول بالتنفيذ المعجل لا يكفي فيه الطعن بالحكم إستئنافاً وإنما ثمة شروط يجب توفرها وهي:

- 1- ان يطعن في الحكم المشمول بالتنفيذ المعجل بالاستئناف.
- 2- ان يطلب من محكمة الاستئناف وقف التنفيذ المعجل.
- 3- ان يكون تقديم هذا الطلب قبل أن يتم تنفيذ هذا الحكم بالفعل.
- 4- ان يكون هناك احتمال وقوع ضرر جسيم يتعذر تداركه عند تمام التنفيذ.
- 5- ان تكون أسباب الطعن في الحكم مما يرجح معها الغلوه من جانب محكمة الاستئناف⁽⁹⁸⁾.

عموماً، الطعن إستئنافاً بالحكم يؤخر تنفيذه بإعتبار أن الإستئناف طريق عادي للطعن بالأحكام القضائية و شأنه في ذلك شأن الإعتراض على الحكم الغيابي، ولهذا يتبعين على مديرية التنفيذ أن تتخذ قراراً بتأخير الإجراءات التنفيذية إلى نتيجة الطعن الإستئنافي، اذا ابرز لها المحکوم عليه استشهاداً صادراً من المحکمة المختصة يؤيد وقوع الطعن على الحكم المنفذ او وصل استيفاء رسم الإستئناف، اذ من المحتمل أن نسخ محکمة الإستئناف حکم محکمة البداءة المودع لدى مديرية التنفيذ، وقد يلحق المحکوم عليه جراء ذلك ضرر يتعذر تلافيه مستقبلاً، ان لم يتأخر تنفيذ الحکم انتظاراً لنتيجة الدعوى الإستئنافية.

اما اذا كان الحکم المودع للتنفيذ مشمولاً بالتنفيذ المعجل واستئنافه المحوم عليه، فإن مجرد إستئنافه في هذه الحالة لا يؤخر تنفيذه، وعلى مديرية التنفيذ الإستمرار بالإجراءات التنفيذية، إلا إذا وردها إشعار من محكمة الإستئناف بوقف التنفيذ المعجل⁽⁹⁹⁾.

ولكن من صلاحية المنفذ العدل الخوض فيما إذا كان الحكم المنفذ قد استوف ضمـن المدة القانونية من عدمها وبالنـالـي الإـمـتـاع عن تأخـيرـ تنـفيـذهـ لـهـاـ السـبـبـ؟

أن محكمة إستئناف بغداد بصفتها التميـزـيةـ قدـ ذـهـبـتـ فيـ تـصـدـيقـهاـ لـقـرـارـ المنـفـذـ العـدـلـ بـهـذاـ الإـتـجـاهـ اـذـ قـضـتـ بـأـنـ المـدـيـنـ طـعـنـ فيـ الـحـكـمـ المنـفـذـ إـسـتـئـنـافـاـ وـأـبـرـزـ وـصـلـ إـسـتـئـنـافـ وـعـلـىـ فـرـضـ خـصـوـصـ القـرـارـ لـلـطـعـنـ بـهـذـاـ طـرـيـقـ فـالـمـلـاحـظـ أـنـهـ وـقـعـ بـعـدـ اـنـتـهـاءـ الـمـدـةـ الـقـانـوـنـيـةـ لـلـإـسـتـئـنـافـ وـهـذـاـ قـرـيـنـةـ عـلـىـ أـنـ الـقـصـدـ مـنـ سـلـوكـ هـذـاـ طـرـيـقـ هـوـ الـإـلـفـافـ عـلـىـ حـكـمـ الـقـانـوـنـ وـعـرـقـلـةـ عـمـلـيـةـ التـنـفـيـذـ لـأـنـ الـعـبـرـةـ بـالـإـسـتـئـنـافـ أـنـ يـكـونـ وـاقـعـاـ ضـمـنـ مـدـتـهـ الـقـانـوـنـيـةـ وـعـلـىـ قـرـارـ يـقـبـلـ الطـعـنـ بـهـذـاـ طـرـيـقـ،ـ وـاعـتـرـتـ الـمـحـكـمـةـ ذـاتـهاـ الطـعـنـ إـسـتـئـنـافـاـ بـقـرـارـ الـحـكـمـ بـعـدـ مـرـورـ الـمـدـةـ الـقـانـوـنـيـةـ طـعـناـ صـورـيـاـ يـقـصـدـ مـنـهـ تـأـخـيرـ إـلـجـاءـاتـ التـنـفـيـذـ لـأـنـ الطـعـنـ الـذـيـ يـوـقـعـ إـلـجـاءـاتـ التـنـفـيـذـ هـوـ الطـعـنـ الـوـاقـعـ ضـمـنـ مـدـتـهـ⁽¹⁰⁰⁾.

⁽⁹⁶⁾ قرار محكمة إستئناف منطقة ذي قار بصفتها التميـزـيةـ المرقم 203/ت/ تنـفيـذـةـ 2000ـ فيـ 8ـ 7ـ 2000ـ،ـ مـشـارـ إـلـيـهـ فيـ مجلـةـ العـدـالـةـ مجلـةـ فـصـلـيـةـ تـصـدـرـهاـ وزـارـةـ العـدـلـ فيـ جـمـهـورـيـةـ العـرـاقـ.ـ عـدـدـ 2ـ 2001ـ.ـ صـ181ـ.

⁽⁹⁷⁾ رقم القرار 171/ت/ تنـفيـذـةـ 2012ـ فيـ 14ـ 11ـ 2012ـ.ـ نقـلاـ عنـ:ـ القـاضـيـ لـفـتـهـ هـامـلـ العـجـيلـيـ.ـ طـرـقـ الطـعـنـ فيـ الـأـحـکـمـ الـمـدـنـيـةـ فيـ ضـوـءـ آرـاءـ الـفـقـهـ وـأـحـکـمـ الـقـضـاءـ.ـ مـصـدـرـ سـابـقـ.ـ صـ152ـ.

⁽⁹⁸⁾ القـاضـيـ لـفـتـهـ هـامـلـ العـجـيلـيـ.ـ الطـعـنـ بـالـإـسـتـئـنـافـ فيـ قـانـوـنـ الـمـرـافـعـاتـ الـمـدـنـيـةـ وـتـطـبـيقـاتـهـ الـقـضـائـيـةـ.ـ مـصـدـرـ سـابـقـ.ـ صـ108ـ.

⁽⁹⁹⁾ المحـاـمـيـ فـوزـيـ كـاظـمـ الـمـياـحـيـ.ـ مـصـدـرـ سـابـقـ.ـ صـ162ـ،ـ 163ـ.

⁽¹⁰⁰⁾ رقم القرار 1014/ تنـفيـذـةـ 1996ـ فيـ 9ـ 7ـ 1996ـ.ـ نقـلاـ عنـ:ـ القـاضـيـ لـفـتـهـ هـامـلـ العـجـيلـيـ.ـ الطـعـنـ بـالـإـسـتـئـنـافـ فيـ قـانـوـنـ الـمـرـافـعـاتـ الـمـدـنـيـةـ وـتـطـبـيقـاتـهـ الـقـضـائـيـةـ.ـ مـصـدـرـ سـابـقـ.ـ صـ109ـ،ـ 110ـ.



وقد وضع المشرع المصري في المادة (287) من قانون المرافعات المصري، مبدأ عاماً مفاده أنه لا يجوز تنفيذ الأحكام جبراً مادام الطعن فيها بالإستئناف جائز، والإستثناء هو أن لا يكون الحكم مشمولاً بالنفاذ المعجل سواء أكان ذلك بقوة القانون أم مأموراً به في الحكم ومع ذلك يجوز اتخاذ الإجراءات التحفظية وفقاً لمحظى الحكم المشمول بالنفاذ المعجل⁽¹⁰¹⁾.

ويمكن اتخاذ إجراءات تحفظية بشأنها⁽¹⁰²⁾.
كما قرر قانون الإجراءات المدنية الإماراتي بأن: " لايجوز تنفيذ الأحكام جبراً مادام الطعن فيها بالإستئناف جائزأ إلا إذا كان النفي المعدل منصوصاً عليه في القانون أو محكماً به.

أما موقف قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الحالي فقد قرر أصلاً عاماً أنه لا يجوز تنفيذ القرار الصادر من محكمة الدرجة الأولى، بـإثناء التنفيذ المؤقت، إلا أن هذا الأمر مشروط بعدم وجود إعتداء ما على حقوق المستألف عليه ناشئة من الحكم البدائي⁽¹⁰³⁾.

ويلاحظ أن الطعن بالإستئناف لا يكون له أي أثر موقف ضد قرار قاض التنفيذ مع ملاحظة أن وقف التنفيذ في القانون الفرنسي يتعين فيه تقديم طلب إلى رئيس محكمة الإستئناف⁽¹⁰⁴⁾.

الخاتمة: توصلنا في هذه الدراسة الى جملة من النتائج والتوصيات نوجزها بالأعلى:

أولاً: النتائج: من خلال دراستنا نخلص الى جملة من النتائج أهمها:

⁽¹⁰¹⁾ القاضي لفته هامل العجيلي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مصدر سابق. ص.153.

(102) المادة (77) من قانون الاجراءات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة رقم 11 لسنة 1992.

⁽¹⁰³⁾ Article 539: "The time-limit for ordinary means of review action will stay the execution of the judgement. The review action brought within the time-limit will likewise suspend execution." ⁽¹⁰³⁾

Article: 569: “ The appellate judge may stop, at any time of the proceeding, the enforcement of judgements wrongly characterised as final instance “.⁽¹⁰³⁾

(104) أحمد سمير محمد الصوفي، مصدر سابق، ص. 209، 210.



ثانياً: إقتراحات و توصيات

أ _ الإقتراحات

نقترح أن يعدل المشرع العراقي نص المادتين (32) و (185) من قانون المرافعات المدنية الحالي، وذلك من خلال إعادة النظر في المبلغ المقرر فيهما لتحديد نصاب الأحكام القابلة للإستئناف اسوة بالقوانين المقارنة، بشرط أن يأخذ ذلك التعديل في اعتباره ما تعكسه القيمة المالية من أثر على أهمية الدعوى ذاتها وهي الأهمية التي تحدد المستوى الذي يجب أن تتحسب الدعوى عنده نهائيا، إلى جانب الأخذ بنظر الإعتبار ما طرأ على قيمة العملة من تغيير في السنوات الأخيرة.

وعليه نقترح أن يكون تعديل هاتين المادتين كالتالي:

المادة (32): " تختص محكمة البداءة بنظر الدعاوى كافة التي تزيد قيمتها خمسة ملايين دينار".

المادة (185): " يجوز للخصوم الطعن بطريق الإستئناف في أحكام محاكم البداءة بدرجة اولى التي تتجاوز قيمتها خمسة ملايين دينار...".

ب _ التوصيات

نوصي بالأمور التالية:

1. اختيار قضاة الإستئناف ذوي الخبرة والأقدمية والتخصص، مما يوفر على المتقاضين فهم واقع قضياباهم، فيميلوا معهم إلى الإطمئنان لجودة الحكم القضائي المستأنف.
2. معالجة ما يسجل على الطعن الإستئنافي من البطء في حسم الدعاوى، فإننا نقترح توفير عدد كافٍ من القضاة بغية تشكيل أكثر من هيئة إستئنافية في المنطقة، ولما لذلك من أهمية كبيرة للوصول إلى القضاء العادل والعادل.

قائمة المصادر

بعد القرآن الكريم

أولاً: معاجم اللغة العربية

1. جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (العلامة). لسان العرب. ج.8. ط.1. دار صادر. بيروت. بدون تاريخ طبع.
2. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (العلامة). لسان العرب.. ج.10. ط.1. مطبع كوستا توسماوس. مصر. بدون سنة طبع.
3. الذهبي. سير أعلام النبلاء. ج. 17. ط.3. مؤسسة الرسالة 1405 هجري
4. محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازبي (الإمام). مختار الصحاح. دار الكتب العربي للطباعة والنشر. بيروت. 1981.
5. موريس نخلة (المحامى)، روحى البعلبكي، صلاح قطر (المحامى). القاموس الثلاثي قاموس قانوني موسوعي شامل ومفصل عربى- فرنسي- انكليزى. ط.1. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت- لبنان. 2002.

ثانياً: المؤلفات القانونية

1. آدم وهيب النداوى. المرافعات المدنية. ط.3. المكتبة القانونية. بغداد. 2011.
2. أحمد أبو الوفا. نظرية الدفع في قانون المرافعات. ط.5. منشأة المعارف. الإسكندرية. 1977.
3. أحمد حكيم عزاوي. التدخل في الدعوى دراسة مقارنة. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2020.
4. أحمد سمير محمد الصوفي. الطعن الإستئنافي في الأحكام القضائية المدنية دراسة مقارنة. دار الكتب القانونية. مصر. 2012.
5. أحمد هندي. مبدأ التقاضي على درجتين حدوده وتطبيقاته في القانون المصري والفرنسي. مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية. الإسكندرية. مصر. 1992.
6. أمجد هيكيل. الطعن بالإستئناف. ط.1. شركة ناس للطباعة. القاهرة- مصر. 2011.
7. أنور طلبة. الطعن بالإستئناف وإلتماس إعادة النظر. دار المطبوعات الجامعية. أسكندرية. 1987.
8. رحيم حسن العكيلي. الطعن في الأحكام المدنية بالإستئناف معززة بقرارات محكمة التمييز الإتحادية ومحكمة تمييز إقليم كورستان. ط.1. مكتبة هولير القانونية. أربيل. 2022.
9. سعدون ناجي القسطيوني. شرح أحكام المرافعات دراسة تحليلية في شرح قانون المرافعات المدنية العراقي. ج.1. ط.1. مطبعة المعارف. بغداد. 1972.
10. صهيب صالح خضر العبيدي. مدى قابلية الأحكام الطعن بالإستئناف دراسة مقارنة. كلية الحقوق جامعة الإسكندرية. دار الجامعة الجديدة. الإسكندرية. 2019.
11. ضياء شيت خطاب. بحوث ودراسات في قانون المرافعات المدنية العراقي رقم 83 لسنة 1969. معهد البحث والدراسات العربية. 1970.
12. طالب فارس السورجي. الطعن الإستئنافي في الأحكام القضائية معززات بالقرارات التمييزية. ط.1. مكتبة هولير القانونية للطباعة والنشر. العراق- أربيل. 2021.
13. عباس العبودي. شرح أحكام قانون المرافعات المدنية دراسة مقارنة ومعززة بالتطبيقات القضائية. ط.1. مكتبة السنهرى. لبنان- بيروت. 2016.
14. عبدالرازق عبدالوهاب. الطعن في الأحكام بالتمييز في قانون المرافعات المدنية. دار الحكمة للطباعة والنشر. جامعة بغداد. 1991.
15. عز الدين الناصوري و د. عبدالحميد الشورابي. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء الفقه والقضاء. ج.1. دار الكتب والدراسات العربية. 2020.
16. عبدالرحمن العلام. شرح قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969. ج.3. ط.1. مطبعة بابل- بغداد. 1977.
17. عثمان التكروري. الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية. ط.4. المكتبة الأكاديمية. فلسطين. 2019.
18. عصمت عبدالمجيد بكر. شرح أحكام قانون المرافعات المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. دار السنهرى. بغداد. 2019.
19. علي عبدالحميد تركي. نطاق القضية في الإستئناف دراسة تحليلية مقارنة. ط.2. دار النهضة العربية. القاهرة. 2009.
20. فوزي كاظم المياحي. الخصومة القضائية أمام الإستئناف في قانون المرافعات المدنية. مكتبة صباح. بغداد. 2011.
21. لفته هامل العجيلى. طرق الطعن في الأحكام المدنية في ضوء آراء الفقه وأحكام القضاء. مكتبة السنهرى. لبنان- بيروت. 2018.

22. لفته هامل العجيلي. الطعن بالإستئناف في قانون المرافاتعات المدنية وتطبيقاته القضائية. ط1. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت- لبنان. 2013.

23. محمد أحمد عابدين. الدعوى المدنية في مرحلتها الإبتدائية والإستئنافية. منشأة المعارف. الأسكندرية. 1994.

24. محمد احمد عابدين. خصومة الإستئناف أمام محكمة المدنية. مطبعة الأطلس. القاهرة. 1987.

25. نبيل اسماعيل عمر. الوسيط في الطعن بالإستئناف في المواد المدنية والتجارية. دار الجامعة الجديدة. الأسكندرية. 2015.

ثالثاً: الأطارات والرسائل والبحوث الجامعية

1. أسكندر بشاره اسكندر سلامه. الأثر الناقل للإستئناف دراسة مقارنة. رسالة ماجستير كلية حقوق والإدارة العامة. جامعة بيرزيت. فلسطين. 2015. (غير منشور).

2. عبدالله أكبر داود أكبر. إستئناف الأحكام القضائية في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الوضعي. رسالة ماجستير إلى كلية العلوم الإسلامية قسم قضاء و السياسة الشرعية. جامعة المدنية العالمية عام 2013 (غير منشور).

3. عبدالحليم محمد عبدالحليم عنانه. التقاضي على درجة واحدة أمام محكمة الإستئناف دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة بيروت العربية. عام 2016. (غير منشور).

4. عماد حسن سلمان، نور ماجد محمد هليل. أحكام إستئناف العدة في الفقه والقانون. مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الإجتماعية. ع 34. تاريخ النشر 1/7/2019.

5. هدى عبدالحميد عبدالقووي. إستئناف الأحكام القضائية في نظام المرافاتعات الشرعية السعودية والمصري دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. المجلة العربية للنشر العلمي. العدد العشرون. 2020.

6. مجلة العدالة. مجلة فصلية تصدرها وزارة العدل في جمهورية العراق. عدد 2. 2001.

رابعاً: القرارات غير المنشورة

1- قرار محكمة التمييز الإتحادية رقم 522/ الهيئة الإستئنافية العقار / 2005 في 26/4/2005.

2- قرار محكمة التمييز الإتحادية عدد 128/61/ إستئنافية منقول/ 2007 في 29/4/2007.

3- قرار رقم 316/ الهيئة الإستئنافية منقول / 2011 في 10/3/2011.

خامساً: القرارات المنشورة على صفحات الإنترنيت:

قرار محكمة إستئناف بابل الإتحادية بصفتها الأصلية رقم 550/ هيئة أولى / 2010 في 28/6/2010 سحب من موقع محكمة التمييز العراقية (http://iraqa.iq).

سادساً: التشريعات الوطنية وغير الوطنية

1. قانون المرافاتعات المدنية العراقي الحالي رقم (83) لسنة (1969) المعدل.

2. قانون رقم (10) لسنة (2016) قانون تعديل قانون المرافاتعات المدنية العراقي رقم (83) لسنة (1969) المعدل.

3. قانون التجارة العراقي الملغى رقم (49) لسنة (1970).

4. قانون التنفيذ العراقي رقم (45) لسنة (1980).

5. قانون الرسوم العدلية رقم (114) لسنة (1981).

6. قانون الشركات العراقي رقم (21) لسنة (1997).

7. قانون المرافاتعات المدنية والتجارية المصري رقم (13) لسنة (1968) المعدل.

8. قانون الإجراءات المدنية لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (11) لسنة (1992) المعدل.

9. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد رقم (1123) لسنة (1975) المعدل.

سابعاً: التشريعات الأجنبية

1. قانون الإجراءات المدنية الفرنسي الجديد رقم (1123) لسنة (1975) باللغة الإنجليزية.

2. قانون الإجراءات المدنية الفرنسية الجديدة رقم (1123) لسنة (1975) باللغة الفارسية.